

التَّخْرِيمُ فِي الْعَرَبِيَّةِ

معناه • أغراضه • أنواعه

تأليف

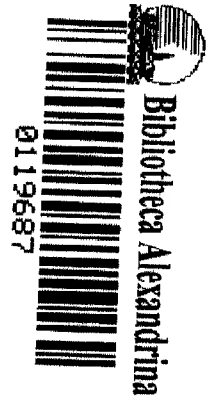
الدكتور إبراهيم حسن إبراهيم

المستاذ اللغوي المساعد بكلية اللغة العربية بالقاهرة
جامعة الأزهر

١٤٠٤ - ١٩٨٤

مطبعة حسان

١٢٤١ شارع الجيش - القاهرة



التَرْخِيمُ فِي الْعَرَبِيَّةِ

معناه • أغراضه • أنواعه

تأليف

الدكتور إبراهيم حسن إبراهيم

أستاذ اللغويات المساعد بكلية اللغة العربية بالقاهرة
جامعة الأزهر

١٤٠٤ - ١٩٨٤

مطبعة حسان

٢٤١ شارع الجبش - القاهرة ت ٨٣٣٥٤٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

أحمدك اللهم على ما علمت ، وأشكرك على ما أنعمت ، وأستوهدبك علماً
نافعاً يزلف إليك ، وعملاً صالحاً أرجو به الخلاص بين يديك ، وأسألك أن
تصلي وتسلم على خيرتك من خلقك ، وأمينك على وحيك ، محمد عبدك
ورسولك ، وعلى آله وأصحابه العاملين العاملين

وبعد :

فقد امتازت اللغة العربية بخصائص لا توجد في غيرها من اللغات ،
فهي أفضل اللغات وأوسعها ، لاحتوائها على ضروب من القول لا تحصى ،
وفنون من الكلام لا تعد ، ففيها الحقيقة والمجاز ، وفيها الإطناب والإيجاز
وفيها الحذف والذكر ، وفيها التقديم والتأخير إلى غير ذلك مما لا يقع تحت
حصر ولا عد ، وحسبك منها أنها لغة القرآن الكريم .

والترخيم : نوع من أنواع الحذف الواقع في الكلمة ، شائع في كلام
العرب شعراً ونثراً ، لكنهم لم يسيروا فيه على سنن واحد ، فرة يحذفون
حرفاً ، وثانية يحذفون حرفين ، وثالثة يحذفون كلمة برأسها إلى غير ذلك
مما هو مبين بهذا البحث .

ولقد اهتم النحاة بهذه الظاهرة ، وأخذوا يفتقدون القواعد لها ، ويدلون

بالآراء فيها ، كل علي قدر طاقته وحسب اجتهاده ، حتى أوفوا على الغاية أو كادوا .

ولم يقف دورى عند حد تجميع هذه الآراء وتلك القواعد ، التي وجدتتها مبثوثة متفرقة في بطون كتب النحو والصرف وغيرها ، بل تجاوزت هذا الحد إلى محاولة التوفيق والتقريب ، والترجيح والتضعيف ، وغيرها من الأمور التي تقتضيها طبيعة البحث العلمي .

فإن كنت قد وفقت فبالله التوفيق ، وإن كانت الآخري فحسبي أنى لم آل جهداً ، ولم أدخر وسعاً

ولقد حفزنى إلى اختيار هذا الموضوع رغبتى الملحة في إظهار بعض ما يمتاز به لغة القرآن الكريم من سهولة عالية ، ورقة سامية ، بحيث يجد فيها المتكلم طلبته ، والسامع نشدته ، مع قلة الكلام ، ووجازة اللفظ .

والله أسأل أن ينفع بهذه الدراسة ، وأن يدخر لى عنده أجرها ، إنه نعم المولى ونعم النصير .

إبراهيم حسن إبراهيم

الترخيم

١ - معناه لغة واصطلاحاً ، والعلاقة بين المعنيين

ندل مادة (رخم) في اللغة - غالباً^(١) - علي معنى اللين والرقّة والسهولة ،
يقال : رَخِمَ الكلام والصوت رخامة ، فهو رَخِيم : لان ورقّه وسهّل ،
ويقال : رَخمت الجارية فهي رخيمة ورخيم . إذا كانت سهلة المنطق . قال :
قيس بن ذريح :

رَبْعاً لَوَاضِعَةُ الجَبِينِ غَرِيرَةً كَالشَّمْسِ إِذَا طَلَعَتْ ، رَخِيمٌ لِلْمَنْطِقِ

والرَّخَامُ : حَجَرٌ أبيض سهل رخو ، والرَّخَايُ : الرِّيح اللينة ، والترخيم :
التَرْقيق والتليين . . . إلخ^(٢) .

والترخيم في اصطلاح النحويين : حذف بعض الحركات على وجه مخصوص

والعلاقة بين المعنيين - اللغوي والاصطلاحي - واضحة . يشير إليها ابن
منظور في لسان العرب فيقول : « والترخيم : التليين ، ومنه الترخيم في
الاسماء ، لأنهم إنما يحذفون أواخرها ليسهلوا النطق بها »^(٣) .

(١) انما قلنا (غالباً) . لأنها قد تخرج عن المعنى المذكور الى غيره ، ومن
ذلك قولهم (رخم السقاء) اذا أثخن .
(٢) لسان العرب ط بيروت المجلد الأول ص ١١٤٦ وما بعدها (رخم) ،
والقاموس المحیط ط بيروت ١١٨/٤ .
(٣) اللسان م/١ ص ١١٤٧ .

ويذكر صاحب اللسان - أيضاً - أن الخليل أخذ معنى الترخيم عن الأصمعي ، وذلك في حكاية على لسان الأصمعي يقول فيها إن الخليل لقيه فسأله : ما تسمى العرب السهل من الكلام ؟ فأجاب الأصمعي : العرب تقول جارية رخيمة إذا كانت سهلة المنطق ، فعلم - أي الخليل - باب الترخيم على هذا (١) .

لكننا حين نتأمل تعليق ابن عباس - رضى الله عنهما - على قراءة على ابن أبي طالب وابن مسعود رضى الله عنهما (ونادوا يا مال) (٢) ، وهو قوله : « ما كان أشغل أهل النار عن الترخيم » : نشك كثيراً في ما روى عن الأصمعي في اللسان ، لأن هذا التعليق يوضح - صراحة - أن الترخيم (لفظاً ومعنى) كان معلوماً قبل الأصمعي وقبل الخليل ، وليس من المعقول أن قصة هذا التعليق وهي الشائعة المشهورة في كتب النحو وغيرها - لم تصل إلى الخليل ، حتى يأخذ عن الأصمعي لفظ الترخيم أو معناه !

٢ - أغراضه

يتضح لنا من معنى الترخيم أنه ضرب من ضروب الرقة في الكلام واللين في المنطق ، والعرب كانوا يرون أن كثرة الاستعمال تتطلب التخفيف ، حتى يلقي الكلام قبولا واستحساناً ، ومن ثم فقد رأيناهم يكثررون من التخفيف في أسلوب النداء مثلاً ، فيحذفون فعل النداء (أنادى أو أدهو أو نحوها) اكتفاء بأداة النداء سرقة ، ويحذفون أداة النداء نفسها على الرغم من قيامتها

(١) السابق نفسه .

(٢) من الآية ٧٧ الزخرف - وهذه القراءة على لغة من ينتظر ، وقراً الغنوى : يا مال بالرفع على لغة من لا ينتظر - انظر مختصر الشواذ لابن خالويه ١٣٦ ، والبحر المحيط ٢٨/٨ .

عن فعل النداء ودلائلها عليه - ثانية ، ويرخون للنادي بحذف آخره
ثالثة . . . إلخ ، والسرف في هذه الحذوف كثرة استعمال هذا الأسلوب ، وهذه
الكثرة تقتضى التخفيف والاختصار .

قال سيدويه مشيراً إلى العلة في بناء أسلوب النداء على التخفيف : « لكثرة
في كلامهم ، ولأن أول الكلام أبدأ النداء ، إلا أن تدهه استغناء بإقبال
المخاطب عليك ، فهو أول كلام لك به تعطف للكلام عليك ، فلما كثر وكان
الأول في كل موضع حذفوا منه تخفيفاً ، لأنهم مما يغيرون إلا كثر في
كلامهم »^(١) . فإذا ما انتقلنا من ترخيم للنداء إلى ترخيم الضرورة رأينا
مدى حاجة الأسلوب إلى التخفيف ، وهل هناك أدعي للتخفيف من الضرورة
الشعرية ١٩ .

أما النوع الثالث والآخر وهو ترخيم التصغير فإن التخفيف والنسبيل
فيه هو مبنى الباب وأساسه .

وقد يكون التخفيف أمراً يستدعيه اللفظ ، وذلك كقراءة (ونادوا يامال)
وهي التي أشرنا إليها آنفاً يقول أبو الفتح ابن جنى بمد إيراده القراءة :
« هذا للذهب للألوف في الترخيم ، إلا أن فيه في هذا للوضع سراً جديداً ،
وذلك أنهم - لعظم ما هم عليه - ضعفت قواهم ، وذلت أنفسهم ، وصغر
كلامهم ، فكان هذا من مواضع الاختصار ضرورة عليه ، ووقوفاً دون
تجاوزه إلى ما يستعمله المالك لقوله ، القادر على التصرف في منطقه »^(٢) .

(١) الكتاب لسبيويه ٣١٦/١ .

(٢) المحتسب لابن جنى ٢٥٧/٢ ، وانظر البرهان للزركشي ص ١١٨ ،
والاقتان للسيوطي ٢٠٢/٣ ، والكشاف للزمخشري م/٣ ص ٤٤٩ .

مما سبق ينبغي لنا أن الغرض الأول من أغراض الترخيم هو التخفيف الذي تتطلبه كثرة الاستعمال ، أو تقتضيه الضرورة الشعرية ، أو يستدعيه اللقّام .

وقد يكون الغرض من الترخيم - إلى جانب التخفيف - الرغبة في الإيجاز والاختصار ، أو الليل إلى تنويع الكلام وتلوينه ، أو تحليته وتحسينه ، أو المقصد إلى سرعة الفراغ من الكلمة الإفضاء إلى المقصود ، فالمقصود في النداء هو اللنادى له . فقصده بترخيم اللنادى سرعة الفراغ منه للوصول إلى المقصود من الكلام ، كما قد يكون الغرض من الترخيم الإيناس بالتغيير ، فاللنادى يتغير بالنداء ، والترخيم تغيير ، والتغيير يؤنس بالتغيير^(١) ، ولذا خص الآخر الذي هو محل التغيير بذلك .

فالتخفيف - إذن - هو الغرض الأساسى للترخيم ، وليس مجرد تحلية الكلام وتزيينه كما تشعرونا به عبارة ابن عباس . رضي الله عنهما « ما كان أشغل أهل النار عن الترخيم » ، فهذه العبارة توحى باستبعاده قراءة ابن مسعود السابقة ، اعتقاداً منه أن الترخيم إنما يكون في مقام الانبساط ونحوه تحسيناً للفظ وتزييناً للكلام ، وأهل النار في شغل عن ذلك بمقابهم^(٢) .

(١) انظر الانصاف ٣٥٠ .

(٢) انظر حاشية المخضرى على ابن عقيل ٨٣/٢ .

٣ - أنواعه

ثلاثة :

(١) ترخيم النداء :

(٢) ترخيم الضرورة :

(٣) ترخيم التصغير :

وإليك الكلام مفصلاً عن كل نوع من هذه الأنواع .

(١) ترخيم النداء

يعنى النحاة بترخيم النداء ترخيم المنادي ، وهو أكثر الأنواع الثلاثة أهمية ، وذلك لجوازه بلا خلاف عند تحقيق شروطه في الكلام نثراً وشعراً وكثرة ورود واستعماله ، وتمدد مباحثه ، واهتمام العلماء بتفصيل مسأله ، ولذا كان المراد عند الإطلاق ^(١) ، وقد عرفه النحاة بأنه (حذف آخر المنادى تخفيفاً على سبيل الجواز) ، ويعنون بالحذف للتخفيف ما لم يكن له موجب كما كان في باب (قاضٍ وعصاً) ^(٢) ، وإلا فكل حذف لابد فيه من تخفيف ، ويسمون الحذف للتخفيف أحياناً حذف الاعتباط ^(٣) أو حذفاً بلا علة ، مع

(١) انظر الهمع ١/١٨١ .

(٢) فحذف اللام في كل منهما لالتقاء ساكنة مع التنوين ، فالحذف هنا لعلّة موحدة .

(٣) يقال : عبط الذبيحة واعتبطها إذا نحرها من غير علة . وانظر ابن يعيش

٢/٣١ ، والرضي ١/١٤٩ .

أنه لا بدّ في كل حذف من قصد التخفيف وهو العلة ، ولكن هذا اصطلاح منهم^(١) .

وقد أخرج التعريف حذف التنوين والحركة وفقاً لأنهما بعد آخر الكلمة وليس آخرها ، وحذف ياء المتكلم - أيضاً - من نحو قوله تعالى : (يا عبادِ فاتقون)^(٢) ، إذ المضاف إليه ليس آخر الكلمة ، ألا ترى أن مورد الإعراب ما قبله ، وأخرج أيضاً حذف لام يدٍ ودمٍ ، لأنه حذف واجب لا جائز ، كما أنه واقع قبل أن تكون الكلمة مناداة ، فهو لم يقع بسبب كونه « آخر المنادى »^(٣) .

شروطه :

المنادى الذى يراد ترخيّمه إما أن يكون مختوماً بالتاء أو مجرداً منها ، وقد شرط النحاة شروطاً عامة ثمانية لترخيم المنادى بنوعيه المذكورين ، وشروطين خاصين بترخيم الثانى منهما وهو المجرد من التاء ، فأما الشروط العامة الثمانية فهي :

١ - أن يكون معرفاً ، فلا ترخم النكرة غير المقصودة ، سواء أكانت مختومة بالتاء ، كقول الأعمى لغير معينة : يا فتاة خذى بيدى ، أم مجردة منها كقول الواعظ : يا غافلا تلبه .

وإنما امتنع ترخيم النكرة المقصودة ، لكونها لا تتأثر بالتاء ، فهي معرفة

(١) الرضى ١٤٩/١ .

(٢) من الآية ١٦ الزمر .

(٣) وانظر حاشية الصبان على الأشمونى ١٧٢/٣ .

قبل النداء ومعرفة بعده ، فلم تتغير بالنداء ، والترخيم تغيير يؤنسه تغيير النداء ، إذ التغيير يؤنس بالتغيير كما تقدم ، فضلا عن عدم ورود السماع عن العرب بترخيمها .

٢- أن يكون غير مضاف ، فلا يترخم المضاف نحو (يا طالعة الخير) ، و (يا عبد الله) ، للعتين السابقتين في النكرة غير المقصودة ، وهما عدم التغيير بالنداء ، وعدم السماع ، وقال العلامة الرضى :

« ويجوز أن يهمل امتناع ترخيم المضاف بأن المضاف إليه لم يترج بالمضاف امتزاجاً تاماً بحيث يصح حذفه بأسره أو حذف آخره ، بدليل أن إعراب المضاف باق ، والإعراب لا يكون إلا في آخر الكلمة^(١) ، ولم يكن - أيضا - منفصلاً عن المضاف بحيث يصح حذف آخر المضاف للترخيم ، بدليل حذف التنوين - وهو علامة تمام الكلمة - منه لأجل المضاف إليه^(٢) ، فهو متصل بالمضاف بالنظر إلى سقوط التنوين من المضاف ، منفصل عنه لبقاء الإعراب على المضاف كما كان ، فلم يصح ترخيم أحدهما^(٣) » .

وعدم جواز ترخيم المضاف هو مذهب البصريين ، وأجاز الكوفيون ترخيم المضاف ، ويقع الحذف في آخر المضاف إليه ، محتجين بوروده في الاستعمال العربى كثيراً ، كقول زهير بن أبى سلمى :

(١) فحذف المضاف إليه أو الحذف منه بمنزلة الحذف من غير المنادى .

(٢) فحذف آخر المضاف بمنزلة حذف حشو الكلمة .

(٣) شرح الكافية للرضي ١٥٠/١ ، وانظر حاشية الصبان ١٧٦/٣ ، وابن

يعيش ١٩/٢ .

خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا
أوامرنا ، والرحم بالغيب تُذَكِّرُ^(١)

أراد : يا آل عكرمة ، إلا أنه حذف التاء لترخيم ، وقال الآخر :

أبا عرو ولا تبعه ، فكل ابن حرة
سيدعوه داعي رمية في حبيب^(٢)

أراد : أبا عروة ، وقال رؤبة :

إما ترينى اليوم أم حمز
قاربت بين عنق وحمزى^(٣)

أراد : أم حمزة ، والشواهد على هذا كثيرة جداً .

(١) البيت من شواهد سيبويه فى الكتاب بولاق ٣٤٣/١ ، بيروت ٤٠٢/١ ،
وابن يعيش ٢٠/٢ الرضى ١٤٩/١ ، والأشمونى ١٧٥/٣ ، الهمع ١٨١/١ ،
والانصاف ٤٣٧/١ ، وانظر فيه الخزائن ٣٧٣/١ ، والدرر ١٥٨/١ ، وأمالى ابن
الشرجى ١٢٦/١ ، ٨٨/٢ ، واللسان م/٢ ص ٧١٨ (عدر) ، وديوان
زهير ص ٢١٤ .

(٢) لم يعلم قائله ، وهو من شواهد ابن يعيش ٢٠/٢ ، والرضى ١٤٩/١ ،
والنصريح ١٨٤/٢ ، والانصاف ٣٤٨/١ ، وشرحه البغدادى فى الخزائن ٣٧٧/١ ،
وابن الشجرى فى أما ليه ١٢٩/١ .

وقوله « لا تبعد - بفتح العبن - أصل معناه : لا تهلك ، والمراد : لا ينقطع
ذكرك ولا تنسى سؤالك » .

(٣) من شواهد سيبويه بولاق ٣٣٣/١ ، بيروت ٣٨٩/١ ، وابن يعيش
٦/٩ ، والانصاف ٣٤٩/١ ، والمقتضب ٢٥١/٤ ، والعنق - بفتححتين - ضرب من
السبر السريع ، والحمز - بفتح فسكون - أشد من العنق وهو يشبه الوئب . وصف
كبره وأنه قد قارب بين خطاه ضعفا .

وقد أجاب البصريون بأن الترخيم في الأبيات للضرورة .

وقال أبو حيان : « لو ذهب ذاهب إلى جواز ذلك إذا كان آخر المضاف إليه تاء التأنيث ، وقوفاً مع الوارد ، ومنعه إذا كان غيرها ، لكان مذهباً » (١) .

والواقع أن ما ورد عن العرب مرخاً من المركب الإضافي ، ليس مقصوداً على حذف التاء من آخر المضاف إليه كما ذكر أبو حيان ، بل ورد على صورتين أخريين ، هما :

١ — حذف التاء من آخر المضاف ، كقول الشاعر :

يا علقمَ الخير قد طالت إقامتنا (٢)

أراد : يا علقمة الخير : قال البصريون : هذا نادر .

٢ — حذف المضاف إليه بتمامه ، كقول عدي بن زيد :

يا عبداً هل تذكرني ساعةً في موكبٍ أورايداً للقنيص (٣)

(١) الهمع ١/١٨١ .

(٢) هذا سطر بيت من البسيط لم أقف على قائله ولا على تمامه ، وهو من شواهد الأشموني ٣/١٧٣ .

(٣) البيت من شواهد الأشموني ٣/١٧٦ ، والتصريح ٢/١٨٤ ، وشرحه العيني بهامش الخزانة ٤/٢٩٨ ، وهو في ديوان الشاعر ص ٦٩ .

يريد : يا عبد هند^(١) ، لأنه يخاطب عبد هند اللخمي : قال البصريون :
هذا أندر^(٢) .

نعم مجيء المركب الإضافي على صورة من هاتين الصورتين أقل من مجيئه
على الصورة الأولى التي يحذف فيها الناء من آخر المضاف إليه ، اسكن السكـ
وارد عن العرب ، ومن الواضح الجلي أن كل ما ورد من ذلك تحكمه الضرورة
الشعرية ، وإذا كان الترقيم يجوز لضرورة الشعر في غير النداء ، فلأن
يجوز ترقيم المضاف لضرورة الشعر في النداء كان ذلك من طريق
الأولى^(٣) . الأمر الذي يدعونا إلى ترجيح كفة البصريين في هذا
الخلاف .

وهناك صورة رابعة لترقيم المضاف ذكرها ابن خروف وابن بري والجمهور
وجماعة ، وهي أن يحذف المضاف إليه وآخر المضاف جميعاً ، نحو (يا صاحـ)
قالوا : أصله يا صاحبي ، فأجرى مجرى المركب المزدوج في حذف هجره ،
فرخم بحذف الكلمة الثانية وهي المضاف إليه ، ثم أدركه ترقيم آخر بعد
ذلك الترقيم فحذفت الباء من صاحب ، فهو ترقيم بعد ترقيم ، ومن الواضح
أن ذلك القول تعسف لا داعي إليه كما قال العلامة الصبان في حاشيته على
الأشموني^(٤) ، وإنما هو ترقيم صاحب - الذي هو نسكرة مقصودة - ثم وذاً
عند الجمهور وقياساً عند غيرهم^(٥) .

(١) في التصريح ١٨٤/٢ « أراد : يا عبد عمرو ، وعبد عمرو علم له » .

(٢) انظر شرح الأشموني ١٧٦/٣ ، والانتصاف للشيخ محمد محيي الدين

٣٤٩/١ .

(٣) الانتصاف ٣٥٦/١ .

(٤) ١٨٥/٣ ، وانظر التصريح ١٨٨/٢ .

(٥) انظر الكتاب ٣٣٧/١ ، والمقرب ط بغداد ١٨٦/١ .

والمضارع للمضاف حكمه حكم المضاف فلا يجوز ترخيمه .

٣- الثالث من الشروط العامة لترخيم أن يكون غير مندوب ، فلا يرخم نحو (واجهفراه) . قيل : لأن المندوب ليس منادى حقيقة - وإن كانت صورته صورة المنادى - لأنه لا يطلب إقباله ، وقيل : لأن الغالب فيه زيادة ألف الندبة في آخره إظهاراً للتفجع فلا يناسبه الترخيم ، إذ الزيادة تنافي الحذف .

٤- الرابع من الشروط العامة أن يكون غير مستغاث ، فلا يرخم المستغاث سواء أ كان مجروراً باللام نحو : يا لله للمسلمين ، أم مفتوحاً بزيادة الألف نحو : يا زيدا لعمره ، أم مجرداً من اللام والألف نحو : يا زيدا لعمره .

لأنه في حالة جره باللام لا يظهر أثر النداء فيه من النصب أو البناء على الضم ، فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى^(١) ، وفي حالة زيادة الألف في آخره لا يرد عليه الترخيم - أيضاً - لأن الزيادة تنافي الحذف ، وفي حالة تجرده من اللام والألف - في القليل النادر - لا يرد عليه الترخيم كذلك إلحاقاً بذي اللام والألف^(٢) .

وأما قول مرّة بن الروّاع الأُسدي :

(١) وفي التصريح ١٨٤/٢ « لأن المستغاث المجرور باللام عند سيبويه شبيه بالمضاف إليه ، لأنه مجرور مثله ، فكان غير منادى ، إذ لم تعمل أداة النداء في لفظه وإنما عملت في موضعه » .

(٢) انظر حاشية الصبان ١٧٦/٣ .

كَلَّمَا نَادَى مَنَادٍ مِنْهُمْ يَا أَتَيْتُمْ اللَّهَ قُلْنَا : يَا لَمَالٍ ^(١)

أى : يا لمالك ، فضرورة أو شاذ :

وأجاز ابن خروف ترخيم المستغاث إذا لم يكن فيه اللام ، كقول شريح
ابن الأحوص السكلابي .

تَمَنَّنَا لِيَلْقَانِي لَقِيطٌ أَعَامَ لَكَ ابْنَ صَعَصَعَةَ بْنِ سَعْدٍ ^(٢)

وقال ابن الضائع إنه ضرورة .

• — الخامس من الشروط أن يكون غير مركب تركيباً إسنادياً ، فلا يرخم
نحو (بَرَقَ نَحْرُهُ) ، و (قَامَتْ فَاطِمَةُ) ، و (تَأَبَّطَ شَرَاهُ) ، و (لِلْمَنْطَلِقِ زَيْدٌ)
أعلاما .

ذلك لأن الجملة إذا سمي بها يراعى حال جزءٍ يسها قبل العلمية في استقلال
كل واحد منهما من حيث اللفظ (أى الإعراب) فيحكيان على حال إعرابهما

(١) البيت من شواهد الأشموني ١٧٦/٣ ، والتصريح ١٨٤/٢ ، وشرحه
العيني بهامش الخزانة ٣٠١/٤ .

(٢) من شواهد الكتاب بولاق ٣٢٩/١ ، بيروت ٣٨٤/١ ، والأشموني
١٧٦/٣ ، والتصريح ١٨٤/٢ ، الهمع ١٨١/١ ، وشرحه العيني بهامش الخزانة
٣٠٠/٤ ، وانظر الدرر ١٥٨/١ .

والشاهد فيه — هنا — قوله « أعام » أصله : عامر ، وهو مستغاث ليس فيه
اللام وقد رحم ، ولقيط هو لقيط بن زراة التميمي وكان قد توعد الشاعر بالقتل ،
وقى قوله « أعام » شذوذاً : نداء المستغاث بغير « يا » وترخمه ، و « لك » خبر
لميتدا محذوف ، أى : ندائى لك ، أو استغاثة ثانية بعامر ، وابن صَعَصَعَةَ
نعت لعامر .

قبل العملية ، وينبغي عن كل واحد من جزءيها بعد العملية الاستقلال معنى
لأنهما من حيث المعنى بمنزلة العلم المفرد كعلی ومحمد ، ولا بد من مراعاة اللفظ
والمعنى معاً ، وبذلك لا يمكن الحذف من الأول نظراً إلى المعنى ، إذ ليس
بآخر الأجزاء ، ولا يمكن حذف الثاني ولا حذف آخره نظراً إلى اللفظ ،
فممتنع الترخيم من الجملة بالكلمة ^(١) .

وأسهل من هذا أن يقال : امتنع الترخيم في الجملة للسمي بها ، لأنها
محكية مجالها فلا تغير .

لكن الحكم بعدم جواز ترخيم للركب الإسنادي ليس متفقاً عليه ،
فقد ذهب ابن مالك إلى جواز ترخيمه بقلة بحذف عجزه وهو الجزء الثاني
منه ، بناء على ما ذكره سيديويه من أن من العرب من يرغمه ، فيقول في (يأتأبط
شراً) : يأتأبط ، والذي نقله ابن مالك عن سيديويه وقع في باب الإضافة
(النسب) إلى الحكاية . قال سيديويه : « فإذا أضفت إلى الحكاية حذفت
وتركت الصدر ، بمنزلة عهد الفيس وخمسة عشر ، حيث لزمه الحذف كما
لزمهما ، ومن ذلك قولك في (تأبط شراً . تأبطى » ، ويدل ذلك أن من
من العرب من يفرد فيقول : يأتأبط أقبل ، فيجعل الأول مفرداً ، وكذلك
تفرد في الإضافة » ^(٢) .

بيد أن سيديويه نص في باب الترخيم دلى المنع ، فقال : « واعلم أن
الحكاية لا ترخم ، لأنك لا تريد أن ترخم غير مبادي ، وليس مما يغيره

(١) شرح الرضي ١٤٩/١ بتصرف يسير .

(٢) الكتاب ٨٨/٢ .

النداء ، وذلك نحو : تأبط شرأ ، ورقى نحره ، وما أشبه في ذلك ، ولورخت
هذا الرخت رجلاً يسمى بقول عنتره : يادار حيلة بالجواء تسكلى ، (١) .

فأنت ترى أن سيديويه نص في باب الإضافة (النسب) على أن من
العرب من يقول (يأثأبط) أى بترخيم الماركب الإسنادى بمحذف عجزه ،
وقاس عليه النسب إليه فقال : « فكذلك تفرد في الإضافة » على حين أنه
نص في باب الترخيم على المنع ، معللاً بأن الجملة ليس مما يغيرها النداء ، فبأى
القولين تأخذ ؟ وعلى أى الرايين نعتد ؟

لقد ذكر ابن جنى في (الخصائص) (٢) في « باب اللفظين على المعنى الواحد
يردان عن العالم متضادين » أموراً يمكن بها ترجيح أحد الرايين المتضادين على
الآخر ، لم نرمها ما يشير إلى مثل الصورة التى معنا ، ذلك لأننا لا نستطيع
أن نقول إن أحد الرايين - هنا - مغلل أى ذكر له علة (وهو ما جاء في باب
الترخيم) ، والآخر مرسل لم يغلل له ، إذ كلا الرايين مغلل له ، فالأول وهو
جواز ترخيم الجملة - مغلل له بما سمع من بعض العرب ، والآخر - وهو
المنع - مغلل له بقوله « لا ملك لا تريد أن ترخم غير منادى ، وليس مما
يغيره النداء ... »

ولم يذكر ابن جنى كيفية الترجيح بين قولين متضادين في مسألة واحدة
للعالم واحد وكل منهما مغلل ، ولم يفعل السيوطى في (الاقتراح) (٣) أكثر
من نقله ما كتبه ابن جنى في (الخصائص) ١١

(١) الكتاب ٣٤٢/١ .

(٢) ٢٠٠/١ - ٢٠٨ .

(٣) المسألة الرابعة عشرة فى القولين بسم واحد ص ١٩٦ وما بعدها .

لكن الشيخ خالد قال في التصريح ١٨٥ / ٢ بعد أن أورد نص سيبويه :

« وإذا كان المجتهد في مسألة واحدة نصان متعارضان في بابين ، فالعمل على المذكور في بابيه ، لأنه مصدر تحقيقه وإيضاحه ، بخلاف ما يذكر في غير بابيه فإنه لم يعتن به كاعتنائه بالأول ، لسكونه ذكره استطراداً ، هذا إذا لم يثبت أنه رجع عن أحدهما ، ولم يكن هنا لك تاريخ .

ومعنى هذا أن صاحب التصريح يرى العمل بما جاء في باب الترخيم وهو منع ترخيم الجملة ، وعدم الأخذ بما جاء في باب الإضافة .

ويرى العلامة الدماميني أن لاتعارض بين نص سيبويه ، إذ ما ذكره في باب الترخيم محمول على المستعمل عند أكثر العرب ، وما ذكره في النسب محمول على المستعمل عند بعضهم ^(١) .

ولعل وجهة نظر الدماميني هي التي أخذ بها ابن مالك ، وأجاز ترخيم الجملة بقلة كما تقدم .

ونحن نوافق الدماميني في ما ذهب إليه من عدم التعارض ، ونرى جواز ترخيم العلم المركب تركيباً إسنادياً اعتماداً على ما نقله سيبويه عن بعض العرب ، وتيسيراً في الاستعمال العربي ، لسكوننا نضع شرطاً لهذا الجواز لا بد من رأينا - من مراعاته وهو :

ألا تكون (أي الجملة) مركبة من أكثر من كلمتين ، حتى يكون ترخيمها يحدف الكلمة الثانية منهما وقوفاً على سماع من العرب .

(١) انظر حاشية يسن على التصريح ١٨٥/٢

٦ - السادس من الشروط أن يكون المنادى المراد ترخيمه غير مختص بالنداء ، فلا يرخم نحو : يا فلُ ، وبأمةُ ، أى يارجلُ ويا امرأةُ (١) ، وأما نحو (يا مَلَّامُ) بمعنى عظيم اللؤم ، فليس مرخم (يا مَلَّامان) بمعنىاه ، بل هما بناءان بمعنى واحد وكلاهما ملازم للنداء (٢) .

ولما لم يرخم المختص بالنداء لأنه إنما لازم النداء لخفته ، باقتصاره على أصابن فقط كفل وفلة ، أو بسكونه على وزن من أوزان الخفة كمدعل ومفعلان ، والتخفيف لا يخفف ، هذا إلى جانب عدم السماع .

٧ - أن يكون غير مبنى لسبب غير النداء ، فلا يرخم نحو حذام ، وخمسة عشر ، لأن النداء لم يؤثر فيه ، فحاله قبل النداء كحاله بعد النداء وهو البناء ، والترخيم - كما سبق - تغيير يؤنسه التغيير .

٨ - أن يكون ترخيمه غير موقع في ابس ، فيمتنع ترخيم نحو : فتاة وزيدون لأن ترخيم فتاة بحذف الناء يلبس بالمدكر غير المرخم ، وترخيم زيدون بحذف الواو والنون يلبس بزيد .

فإذا وجدت الشروط الثمانية وكان المادى مختوما ببناء التأنيث جاز

(١) فهما كنايةتان عن نكرتين من جنس الانسان كما قال سيبويه ، أو أصلهما يافلان ويافلانة فهما كنايةتان عن الأعلام الشخصية كما قال الكوفيون وابن عصفور والشلوبين وابن العليج وابن مالك .
وانظر الكتاب بولاق ٣٣٢/١ ، بيروت ٣٩٠/١ ، والأشمونى ١٥٩/٣ ، والتصريح ١٧٠/٢ ، الهمع ١٧٧/١ .
(٢) انظر الهمع ١٨٠/١ .

ترخيمه مطلقاً ، سواء أكان تعريفه بالعمامة أم بالقصد والإقبال ، وسواء
أكان ثلاثياً أم زائداً على الثلاثة ، فنقول في يافاطمة : يافاطم ، كقول امرئ
القيس :

أفاطم مهلاً بمعض هذا الندالِ وإن كنتِ قد أزميتِ صرعى فأجلى^(١)
وتقول في جارية - لمدينة - يا جارى ، كقول المجاج .
جارى لا تسنكرى كعذيرى سبرى وإشفاقى على بعيرى^(٢)

وتقول في « شاة » : ياشا ، ومنه قولهم « ياشا أدجنى » أي أقيمى
بالمسكان^(٣) .

وقد شرط المبرد في ترخيم للأوث بالتاء العلمية ، فمنع ترخيم النكرة
المقصودة ، والصحيح جواره بدليل قولهم : يا جارى ، ياشا ، وياناى .

(١) البيت من شواهد المغنى ١٣/١ ، والأشمونى ١٧٢/٣ ، والتصريح
١٨٩/٢ ، والهمع ١٧٢/١ .
وانظره فى أمالى ابن الشجرى ٨٤/٢ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى
٢٠/١ ، والدرر ١٤٧/١ .

(٢) من شواهد سيبويه ٣٢٥/١ ، ٣٣٠ ، وابن يعيش ١٦/٢ ، ٢٠ ،
والأشمونى ١٧٢/٣ ، والتصريح ١٨٥/٢ ، وانظر الخزانة ٢٨٣/١ ، والعينى
بهامش الخزانة ٢٧٧/٤ ، وديوان الشاعر ص ٢٦ .

(٣) يقال : دجن بالمكان يدجن دجوناً ، أي أقام به .

(٤) قال أبو النجم العجلى :

يا نناق عنقاً فسيحاً الى سليمان فنستريحاً

وانما لم يشترط النحاة - ما عدا المبرد - فيما كان مؤنثاً بالتاء العلمية ،
لكثرة ترخيمه ، فانه لم يكثر فى شيء ككثرته فيه ، ولانها تبدل فى الوقف هاء ،
والترخيم تغيير والتغيير يؤنس بالتغيير ، كما أن وضع التاء على الزوال وعدم
اللزوم ، كما فى باب مالا ينصرف ، فيكفيه أدنى مقتضى للسقوط ، فكيف اذا وقع
موقعاً يكثر فيه سقوط الحرف الاصلى وهو آخر المنادى .
وانظر الرضى ١٥٠/١ ، وابن يعيش ٢٠/٢ .

ومنع ابن عصفور ترخيم « صلعة بن قلمعة » ، لأنه كناية عن اللجج
الذي لا يعرف (١) .

قال أبو حيان : وإطلاق النحويين يخالفه أيضاً وإن كان كناية عن
مجهول فإنه علم جنس ، ألا ترى أنهم منعه من الصرف للعملية والتأنيث
فحكمه حكم « أسامة » للأسد (٢) .

وإذا كان المنادى عارياً من ثاء التأنيث فلا بد من شرطين آخرين لترخيما

الأول : أن يسكون علماً ، فلا يرخم اسم الجنس ، ولا الإشارة ولا
الموصول لأن العلم لكثرة نداءه يناسبه الترخيم للتخفيف ، مع أنه لشهرة
في ما أبقى منه دليل على ما ألقى منه (٣) ، ولأن الأعلام يدخلها من التغيير
ما لا يوجد في غيرها ، ألا ترى أنهم قالوا : حيوة ، والقياس : حية (٤) .

وذهب بعضهم إلى جواز ترخيم المنكرة المقصودة ، لأنها في معنى المعرفا
ولذلك نعتت بها ، نقيل : يارجل الظريف ، فأجاز في غضنفر : ياغضنف ،
واستدل بما ورد من قولهم « أطرق كرا » (٥) ، أي : ياكروان ، و « ياساح ،
أي : ياساحب .

(١) اللسان م/٢ ص ٤٦٩ (صلعم) .

(٢) الهمع ١٨٢/١ ، والأشمونى ١٧٣/٣ .

(٣) الرضى ١٥٠/١ .

(٤) انظر ابن يعبش ٣٣/١ ، ١٩/٢ .

(٥) مثل تمامه « ان النعام فى القرى » . يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هـ

أشرف منه .

انظر مجمع الأمثال للمبدانى ٤٣١/١ ، والرضى ١٦٠/١ ، والأشمونى بحاشية

الصبان ١٣٦/٣ ، والتصريح ١٦٥/٢ .

وقد ذكر ابن يبيش ٢/٢٠، ٢١ أن ترخيم هذين الاسمين (كروان وصاحب) شاذ قياسي واستعمالا ، يخالفتهما القياس ، ولأنه المستعملين طما .

وقال العلامة الرضى ١/ ١٥١ د ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط إلا ما شذ من نحو (ياصاح) ، ومع شذوذ ذلك في ترخيمه كثرة استعماله ، وليس «أطرق كرا» منه ، لأن (الكرا) ذكر (الكروان) وقال للبرد : هو . رخم كروان ^(١) ، ولا ضرورة إلى ما قال مع ما ذكرنا من الحمل الصحيح .

ونحن نؤيد ما ذكره العلامة الرضى ، ونرى أن لاداعي إلى الحكم بالشذوذ ما وجدنا محملا صحيحاً ، فقولهم «أطرق كرا» فصيح استعمالا ولا ترخيم فيه ، وقولهم «ياصاح» شاذ قياسي وفصيح استعمالا . لا يخالفه القياس مع كثرة استعماله ^(٢) ، كما أننا نوافق الجمهور في عدم جواز ترخيم النكرة المقصورة ورد قياس المجيزين بأن للذل لا ترخيم فيه ، وأن «ياصاح» لا يقاس عليه الشذوذ قياسياً .

ومنع الجرمي ترخيم «طامر بن طامر» ، كناية عن لا يعرف هو ولا أبوه ^(٣) ، ورد بأنهم رخموا دلانا . سمع (يا فلا تعال) وهو أيضاً كناية .

(١) المقتضب ١/ ١٨٨ ، ٤/ ٢٦١ .

(٢) انظر الكتاب ١/ ٣٣٧ ، والمقرب لابن عصفور ١/ ١٨٦ .

(٣) فى اللسان (طمر) م/ ٢ ص ٦١٣ « وقالوا : هو طامر بن طامر للبعيد ، وقيل : هو الذى لا يعرف أبوه ولم يدر من هو ، ويقال للبرغوث : طامر بن طامر ، معرفة عند الحسن الاخفش » .

وأجيب بأن فلاناً كناية عن الأعلام ، فرخم كما يرخم العلم ، وطامر بن طامر كناية عن مجهول لا عن علم فلا يرخم ^(١) .

ومنع السكونيون ترخيم ما سمي به من مثني وجمع تصحيح ، وجوزم البصريون بحذف العلامة والنون إلا إذا أوقع ترخيمه في لبس .

الخلافاً في ترخيم العلم المركب تركيباً مزجياً :

اختلف النحاة في ترخيم العلم المركب تركيباً مزجياً ، نحو بعلبك ، وسيدويه ، وخمسة عشرة علماً :

فالجمهور على جوازه مطلقاً ، ومنع الفراء ترخيم المركب العددي إذا سمي به ، ومنع أكثر السكونيين ترخيم ما آخره « وِيَه » ، وقال أبو حيان الذي أذهب إليه أنه لا يجوز ترخيم المركب تركيب مزج ، لأن فيه ثلاث لغات : البناء ، ويلبغ ألا يرخم على هذه ، لأنه مبني لا يسبب النداء كحذام ، والإضافة ، وقد منع البصريون ترخيم المضاف ، ومنع الصرف ، ويلبغ ألا يجوز ترخيمه لأنه لم يحفظ عن العرب في شيء من كلامهم ، وأما قوله :

أفأنتَ الحجاجُ إنْ لم أرْزُكْهُ دراب وأتركْ عندْ هذؤاديا ^(١)

(١) الهمع ١٨٣/١ .

(٢) البيت لسوار بن المضرب ، وهو من شواهد الهمع ١٨٢/١ ، وانظر الدور ص ١٥٩ ، و (داراً بجرّد) بعد الألف الثانية بناءً موحدة فجيم فراء فذال مهملة ، وهي ولاية بغارس .

يريد (دارا مجرد) ، فهذا من الترخيم في غير النداء للضرورة ، وهو شاذ نادر لا تبني عليه القواعد ،^(٢)

فترخيم المادى العلم المركب تركيب مزج لم يسمع عن العرب ، وإنما أجاز الجمهور ترخيمه قياسا على ما فيه تاء التانيث ، لأن الجزء الثانى منه يشبه ما قبل تاء التانيث من وجوه ، منها فتح ما قبله غالبا ، وحذفه فى النسب وتصغير صدره .

الثانى : من الشرطين الخاصين بالماضى عن التاء أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف ، لتلا يلزم نقص الاسم عن أقل أبنية العرب إن كان على ثلاثة أحرف بلا موجب ، ولأن الاسم الثلاثى فى غاية الخفة فلا يفتقر إلى التخفيف بالترخيم .

« فإن قلت : المادى المرخم مبنى ، والاسماء المبنيّة تكون على أقل من ثلاثة أحرف نحو (مَنَ و (ما) . قلت : البناء فيه عارض ، فهو فى حكم العرب »^(١) .

فأما ما آخره تاء التانيث فيجوز ترخيمه وإن كان على ثلاثة بها نحو (ئبة وهبة وعضة) لأنه بمنزلة اسم ضم إلى اسم كحضر موت ورامهرمز ، فجاز حذف الثانى منه وإن بقى على حرفين ، لأنه كان كذلك والهاء فيه ، إذ الهاء بمنزلة للمنفصلة ، فلم يخل الترخيم بـ بِجَشِيَّتِهِ ^(٢) .

(١) الهمع ١٨٢/١ .

(٢) انظر شرح الرضى ١٥٠/١ .

(٢) انظر ابن يعيش ٢٠/٢ .

ولافرق في عدم جواز ترخيم العلم الثلاثي العادي عن التاء عند الجمهور
والسكائي بين محرك الوسط ، كحكم وحسن ورُجلى (أعلاماً) ، أو ساكنه
كهند وزيد وعمر .

وذهب السكوفيون - غير السكائي - إلى جواز ترخيم الثلاثي بشرط
أن يكون محرك الوسط تنزيلاً لحركة الوسط منزلة الحرف الرابع ، ولهذا كان
نحو « سقر » غير مصروف .

وفرق الجمهور بأن حركة الوسط في نحو « سقر » اعتبرت في حذف
حرف زائد على الكلمة وهو التنوين ، أما هنا فنحن بحدود حذف حرف
أصلي ، وأيضاً ليس الحذف هنا وارد على حرف بعينه ، بل على أى حرف
كان آخره ، فهو مظنة الاشتباه ، بخلاف عدم الصرف فإنه حذف التنوين
للاغیر (١)

وقيل : إن السكوفيين عدا السكائي إنما أجازوا ترخيم العلم الثلاثي
إذا كان محرك الوسط قياساً على نحو (يد) و (دم) ، فالحذف قد جاء في
مثل هذا للتخفيف .

ورد البصريون بأن المقيس عليه وهو نحو يد ودم أسماء قليلة في
الاستعمال ، لكونها يسيرة معدودة ، وبعبارة عن القياس ، لأن حرف
العلة إن كان متحركاً وما قبله ساكناً فينبقى ألا يحذف كما لا يحذف في نحو ظي

(١) انظر حاشية الصبان ١٧٥/٣ .

وغزو ، وإن كان ما قبله متحركاً مثله فيذبني . أن يقاب ألدأ ولا يحذف
كقوله رحى وعصا .

كما أن القياس على نحو يد وذم ليس بصحيح ، لأنهم إنما حذفوا الياء
والوار لاستئصال الحركات عليهما ، أما في الترخيم فإنما وضع الحذف فيه على
خلاف القياس ، لتخفيف الاسم الذي كثرت حروفه ^(١) .

ونقل ابن بابشاذ أن الأخفش وافق السكونيين على ما ذهبوا إليه .

قال ابن صفور . فإن كان الثلاثي ساكن الوسط كهند وعمر لم يجوز
ترخيمه تولا واحداً ، أما عند أهل البصرة ولأن أقل ما يبقى عليه الاسم بعد
الترخيم ثلاثة أحرف ، وأما عند أهل الكوفة فلأن لا يبقى على حرفين ثانيهما
ساكن فيشبه الأدوات ، أي الحروف نحو من ، وعن . قال أبو حيان : وليس
كما ذكر ، بل الخلاف فيه موجود ، حكى أبو البقاء العسكبرى في كتاب
(التبيين) أن بعض السكونيين أجازوا ترخيمه ، ونقله ابن هشام الخضر اوى
عن الأخفش ^(٢) .

وذكر الشيخ خالد في التصريح ١٨٥ / ٢ أن هذه الإجازة بالقياس على
نحو (يد) في غير الترخيم ، فإن أصلها : يدى بسكون الدال ، ودخلها
الحذف وجربا ، فدخوله جواراً أولى .

(١) انظر الانصاف ٣٥٦/١ - ٣٦٠ ، وشرح الرضي ١٤٩/١ ، والتصريح

١٨٥/٢ .

(٢) الهمع ١٨٢/١ .

ما يحذف للترخيم

المحذوف للترخيم إما حرف وهو الغالب ، وإما حرفان ، وإما كلمة برأسها وإما كلمة وحرف ، فمثال ما حذف منه حرف واحد قولك : يا جعف ، وياسعاه ، والأصل : يا جعفر ، وياسعاده ، ومن ذلك قراءة (ولادوا يامال) ^(١) .

وهو - بكسر اللام - قراءة على بن أبي طالب ، وابن مسعود رضى الله عنهما ، ويحيى ، والأعمش ، وبضم اللام قراءة أبي السرار الغنوى ^(٢) .

ومن ذلك - أيضاً - كل ما ختم بقاء التأنيث ، فإنه يكتب في ترخيمه بحذف التاء فقط ، نحو : ياهب ، وياشا ، ويافاطم . أصلها : ياهبة ، وياشاه ، ويافاطمة ، ولا يحذف منه شيء بعد حذف التاء ، ولو كان ما قبل التاء مداً زائداً رابعا فصاعداً ، فنقول في ترخيم (باعقنبأة) : ياعقنبا ^(٣) .

إجازة سيمويه حذف حرفين من المختوم التاء :

وأجاز سيمويه أن يرخم المختوم بقاء التأنيث مرة ثانية بعد حذف تاء التأنيث بشرطين .

١ - إن بقي بعد الحذف التاني ثلاثة أحرف فصاعداً ^(٤) .

(١) من الآية ٧٧ الزخرف ،

(٢) انظر البحر المحيط لأبي حيان م/ص ٢٨ ، والمحتسب ٢٥٧/٢ ،
والكشف م/٣ ص ٤٩٩ .

(٣) يقال : عقاب عقنبأة أى حديدة المخالب .

(٤) نص عليه السيوطى فى الهمع ١٨٣/١ .

٢- أن يكون الترخيم الأول على لغة من لا ينظر المحذوف ، أى لغة من يعمد الحرف الأخير بعد الحذف آخر الكلمة وضما ، فيعطيه ما يستحقه الآخر (١) .

وقد ورد السماع بما أجازته سيبويه ، ومنه قول أنس بن زعيم (٢) يخاطب حارثة بن بدر الغداني .

أحارثُ بن بدر قد ولّيت ولايةً فسكن جرّداً فيها تخونُ وتسرقُ
يريد : أحارثة ، وقول زميل بن الحارث يخاطب أرطاة بن سهية .

ياأرطُ إنك فاعلٌ ماقلته ولله يستحيي إذا لم يصدّق (٣)
قيل : ومن ذلك قول العجاج .

فقد رأى الرّاؤون غير البطلِ أنك يامعاصو يا ابن الأفضل (٤)

(١) فى الأشمونى ١٧٤/٣ « وأجاز سيبويه أن يرخم ثانيا على لغة من لا يراعى المحذوف » ، والحق أن سيبويه لم يقيد الترخيم الثانى بهذه اللغة ، بل قيد بها الترخيم الأول ، الأمر الذى دعا أبا حيان الى أن يعترض هذا التقييد بأن يكون المتكلم رخم أولا على لغة من ينتظر يحتاج الى وحى يسفر عنه ، وانظر الكتاب بولاق ٣٣٤/١ ، بيروت ٣٩١/١ ، وحاشية الصبان ١٧٤/٣ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافى ٣٩٤/١ ، ٣٩٥ ، والهمع ١٨٣/١ .

(٢) أو أنس بن أبى آياس ، أو أنس بن أبى ، والبيت من شواهد الأشمونى ١٧٤/٣ ، والهمع ١٨٣/١ ، وانظر الدرر ١٥٩/١ .

(٣) من شواهد الأشمونى ١٧٥/٣ ، والهمع ١٨٣/١ ، وانظر الدرر ١٥٩/٢ .

(٤) من شواهد سيبويه بولاق ٣٣٤/١ ، بيروت ٣٩١/١ ، والهمع ١٨٤/١ ، والخصائص ٣٦/٣ ، وانظر الدرر ١٥٩/١ ، والخزانة ٣٩٦/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٩٥/١ .

يزيد : يامعاوية ، ويا ابن الأفضل منادى ثان ، لأن بعض للنشدن
لهذا البيت من العرب كان يقطع عند قوله « يامعاو » ثم يبتدى « يا ابن
الأفضل » ، قيل : ويحتمل أن تكون « يا » في البيت ليست أداة نداء ،
وإنما الأصل : ألك يامعاوى بن الأفضل ، فلا يكون في البيت سوى ترخيم
واحد بحذف الناء فقط .

والذى نرا ، أن هذا الترخيم للزدوج الذى أجازته سيبويه فى ذى الناء
يذهبى قصره على الضرورة الأمرين :

الاول : أن ماورد منه لم يخرج عن بعض الشواهد الشعرية .

الثانى : ما ذكره الأعم الشمتري من أن إدخال الترخيم على الترخيم -
كما فى الآيات للمذكورة - يعد من أقبح الضرورات الشعرية .

كيفية الوقف على المرخم بحذف الناء .

إذا وقف على المرخم بحذف الناء فالغالب أن تلحقه هاء ساكنة ، فنقول
فى المرخم : ياطلحة ، وياسلمة ، بالهاء الساكنة ، وقد اختلف فى هذه الهاء ،
فقل :

١ - هى هاء السكت ، وهو ظاهر كلام سيبويه . قال « واعلم أن العرب
الذين يحذفون فى الوصل إذا وقفوا قالوا : ياسلمة وياطلحة . وإنما ألحقوا
هذه الهاء لينبشوا بحركة اللميم والحاء ، وصارت هذه الهاء لازمة كما لزمت الهاء
فى : قة وأرمة » (١) .

٢ - وقيل هي التاء التي كانت في الاسم ، أعيدت في الوقف ساكنة مقلوبة هاء ليبين الحركة ، أي حركة ما قبلها ، وإليه ذهب ابن مالك ^(١)

وذكر أبو حيان أن محل زيادة هاء في الوقف على المرحم إذا رخم على لغة الانتظار ، أما إذا رخم على لغة عدم الانتظار فلا تزداد ، إذ زيادتها - حينئذ - نقص لما اعتمدوا عليه من جعله اسماً تاماً ، وعدم ما بقي بعد الحذف آخره ، حتى ينوه على الضم ^(٢) .

وقد تحذف هذه الهاء في القليل النادر ، حتى سيبويه عن الثقة من العرب قولهم : يا حرمم يريدون يا حرمه ، كما قال بعضهم : ارم في الوقف بغير هاء . قال ابن عصفور : وهذا يسمع ولا يقاس عليه ، وقال أبو حيان بل يقاس عليه لأنه ليس في ضرورة شعر ولكنه قليل ^(٣)

وقد يجعل بدل الهاء في الوقف ألف للإطلاق للضرورة ، كقول عوف ابن عطية :

كادت فزارة تشقي بنا فأولى فزارة أولى فزارا ^(٤)

وقول القضاي :

قفي قبل النفرق يا ضباعاً ولا يك موقف منك الوداعا ^(٥)

(١) انظر التسهيل ص ١٨٩ .

(٢) انظر الهمع ١٨٥/١ ، والاشموني بجاشية الصبان ١٧٣/٣ .

(٣) المراجع السابقة نفسها .

(٤) البيت من شواهد الكتاب بولاق ٣٣١/١ ، بيروت ٣٨٧/١ ، وانظر في المغضليات ٤١٦ .

(٥) البيت من شواهد الكتاب بولاق ٣٨٧/١ ، وابن يعيش ٩١/٧ ، والاشموني ١٧٣/٣ ، والهمع ١٨٥/١ ، والرضي ١٥١/١ وضباعة اسم امرأة ٧٧ .

ولم يقيد ابن مالك في التسهيل بحىء الألف بدل الماء بالضرورة ،
وعبارته في التسهيل ص ١٨٩ « ولا يستغنى غالباً في الوقف على المرخم بمحذوها
(أى بحذف التاء) عن إعادتها ، أو تعريض ألف منها » ، ونص سيبويه
وابن عصفور على قصر ذلك على الضرورة ^(١) .

وقد اختلف النحاة في ما سمع من كلام العرب من مثل « ياسارية الجبل »
بفتح الراء ، ومنه قول المابغة :

ركبني لهم يا أميمة ناصبٍ وليل أقاسيه بطيء السواكب ^(٢)

الرواية بفتح التاء في « أميمة » ، فقل ابن كيسان : هو مرخم ، وهذه
التاء هي المبدلة من الماء التي تلحق في الوقف ، أثبتت وصلاً لإجراء للوصول
مجرى الوقف ، وألزمت الفتح لإتباعاً لحركة آخر المرخم المنتظر .

وذهب قوم منهم سيبويه - إلى أنه رخم على الانتظار ، فصار في التقدير
ياسارى وباء أميم - بفتح الياء والميم - ثم أفتحمت التاء غير ممتدة بها ، أى
زيدت مقدراً توسطها بين الياء والميم وبين تاء التأنيث ، غير مجعولة تاء
التأنيث ولا ما كان مرخماً ، وفتحت لأنها واقعة موقع ما يستحق الفتح ، وهو
ما قبل تاء التأنيث المحذوفة للتوئية ، وقيل : فتحت لإتباعاً لحركة ما قبلها وهو
اختيار ابن مالك .

(١) انظر الهمخ ١/١٨٥ ، والكتاب بيروت (١/٣٨٧) ، بلاق ١/٣٣١ .

(٢) من شواهد سيبويه بولاق ١/٣١٥ ، ٣٤٦ ، ٩٠/٢ ، والأشمونى
١٧٣/٣ ، ٢٠٠/٤ ، والرضي ١/١٥١ ، وابن يعيش ٢/١٢ ، ١٠٧ ، والهمخ
١/١٨٥ ، وانظر فيه الدرر ١/١٦٠ ، والخزانة ١/١٧٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٧ ،
٣١٦/٢ ، والعينى بهامش الخزانة ٤/٣٠٣ ، والديوان ص ٢ .

وقال قوم : إنه ليس بمرخم ، ثم اختلفوا ، فقال بعضهم : هو معرب
نصب على أصل المنادى تشبيها بالمضاف مذودا ، ولم ينون لأنه غير منصرف ،
وقال بعضهم : هو مبني على الفتح لأن منهم من يبنى المنادى المفرد على الفتح
لكونها حركة تشا كل حركة إعرابه لو أعرب ، فهو نظير (لا رجل
في الدار) ، وأنشد هذا القائل :

ياريح من نحو الشمال هُجِّي^(١)

بالفتح ، وقال آخرون : هو مبني على الضم تقديرا ، وفتحته اتباع لحركة
ما قبلها .

قيل : وهذا ما اختاره ابن مالك في شرح التسهيل بعد جزمه بقول سيبويه
في التسهيل^(٢) ، واختاره ابن طلحة أيضا ، ونحن نختاره أيضا لا نبنائه على طرد
الباب على وتيرة واحدة ، وهي جعل المنادى المفرد المعرفة مبنايا على ما يرفع به
وعده الفتحة الإتيان طلبا للخفة التي يحتاج إليها المنادى ، وخلوه من التكاف
الذي نلسمه في غيره من الآراء للمتقدمة^(٣) .

والحق قوم في جواز الفتح بذي الهاء ذا الألف الممدودة ، فأجاز أن يقال
يا عفراء هلي بالفتح : قال ابن مالك : وهذا لا يصح لأنه غير مسموع ،
وقياسه على ذي التاء قياس هلي ما خرج عن القواعد^(٤)

(١) هذا سطر رجز ، من سواهد الأسموي ١٧٤/٣ ، وحاشيه بس على
البصري ١٦٥/٢ ، وقيل ! ليس بسعر ، وانظر العنسي بهامش الحرافة ٢٩٤/٤ .

(٢) ص ١٨٩ .

(٣) وانظر الهمع ١٨٥/١ .

(٤) السابق نفسه .

متى يحذف للترخيم حرفان ؟

يحذف للترخيم حرفان - الآخر وما قبله - في موضعين :
أحدهما : إذا كان الحرفان الأخيران في الكلمة زائدين زيدا معا ، وهذان الزائدان سبعة أصناف^(١) :

- (١) زيادتا التثنية ، نحو (زيدان) و (يضربان) علمين .
 - (٢) زيادتا جمع المذكر السالم ، نحو (مسلمون) و (يسلمون) علمين .
 - (٣) زيادتا جمع المؤنث السالم نحو (هندات) و (دعدات) علمين .
 - (٤) زيادتا نحو (مروان) و (عثمان) وهما الألف والنون .
 - (٥) ياء النسب وما أشبهها نحو (كوفي) و (كرسي) علمين
 - (٦) ألفا التأنيث نحو (صحراء) و (سمراء) علمين
 - (٧) همزة الإلحاق مع الألف قبلها نحو (حرباء) و (علباء) علمين
- وذكر السيوطي الواو والناء في نحو (رهبوت) و (ملكوت) علمين بدل همزة الإلحاق والألف قبلها ، لأنه يرى أنهما لم يزادا معا^(٢) .

فعند ترخيم صنف من الأصناف المذكورة تحذف الزيادتان معا ، لأنهما زیدتا معا ، فنزلتا منزلة الزيادة الواحدة ، فتقول مرخما ما سبق : يا زيدا ، يا يضرب ، يا مسلم^(٣) ، يا يسلم ، يا هند ، يا دعد ، يا مرو ، يا عثم ، يا كوف ، يا كرس ، يا صحور ، يا حرب ، يا علب ، يا رهب ، يا مالك .

(١) الرصي ١٥١/١ .

(٢) الهمع ١٨٤/١ .

(٣) بشرط أن لا يلبس بالمفرد ، والا امتنع ترخيمه .

الثاني : إذا كان آخر الاسم حرفاً أصلياً قبله مد^(١) زائد رابع فصاعداً نحو : عمار - بتشديد الميم - ومنصور ومسكين أعلاماً ، فإذا أردنا ترخيم هذه الأسماء ونحوها حذفنا الحرف الأخير وما قبله ، فقلنا : ياعم ، ويا منهر ، ويا مسك ، فنحذف الحرف الأخير الأصلي وما قبله معاً لإجراء لها مجرى الزائدين ، فإن كان ما قبل الأخير ليس مداً - بأن كان صحيحاً متحركاً نحو سفرجل (علما) ، أو سا كننا نحو دمشق ، أو كان حرف علة متحركاً نحو هبيخ^(٢) وقفور^(٣) ، أو سا كننا إثر حركة غير مجانسة نحو فرعون وفردوس وغرنيق^(٤) وبلقن^(٥) - لم نحذف مع الآخر ، بل عند ترخيم هذه الكلمات المسمي بها يحذف الحرف الأخير فقط ، فيقال : يا سفرج ، يا دمش ، يا هبي ، يا قنور ، يا فرهون ، يا فردو ، يا غرنى ، يا بلقى .

وحالف الفراء في نحو « دمشق » و « هرقل » ، من كل رباعي قبل آخره حرف ساكن ، فنذهب إلى أن ترخيمه يكون بحذف الحرف الأخير والساكن قبله ، فيقال : يا دم ، ويا هر ، محتجاً بأن الاكتفاء بحذف الحرف الأخير سيبقى آخره سا كننا ويؤدي ذلك إلى أن يشابه الحروف - مثل (نعم وأجل) - وما أشبهها من الأسماء المبنيّة كأسماء الشرط والاستفهام .

-
- (١) حرف المدهو حرف العلة الساكن انحر حركة مجانسة ، ويسمى - أيضاً - علة ولينا ، فان سكن بعد حركة غير مجانسة كفرعون وغرنيق سمى علة ولينا فقط ، فان تحرك كهبيخ وفنور سمى علة فقط .
- (٢) من معانيه الأصلية : الأحمق المسترخى ، ومن لا خير فيه ، والوادي العظيم ، والنهر الكبير ، والغلام الناعم .
- (٣) من معانيه قبل التسمية : الصخم الرأس ، والنرس الصعب من كل شيء .
- (٤) بطلق في الأصل على الكركى وهو طائر مائى طويل العنق ، وعلى الشب الأبيض الحميل .
- (٥) بلدة بمصر .

والجمهور أن يقولوا : المنوى كما الثابت ، فليس الساكن هو الآخر حقيقة
وكونه آخر اللفظ لا محذور فيه ، هذا على لغة الانتظار ، وأما على لغة التمام
فإن آخره سيكون مضموما فلا محذور فيه لفظا أو تقديرا^(١) .

كما خالف الفراء والجزمى في نحو : فرعون ، وفردوس ، وغرنيق ، وبلقين
من كل ما سكن فيه حرف العلة إثر حركة لا تحاسه ، فذهبا إلى أن ترخيم
هذا النوع يكون بحذف حرف العلة مع الآخر ، فيقال : يا فرع ، يا فرد ،
يا غرن ، يا بلق .

وينبغي أن يعلم أن الحركة المجانسة لحرف العلة لا يلزم ظهورها لحذف
حرف العلة بعدها مع الآخر ، بل يهذف حرف العلة مبدأً — فيحذف مع الآخر —
إن كانت الحركة المجانسة مقدرة أيضا ، فيقال في ترخيم مصطفون ،
ومصطفين (علمين) : يا مصطف ، يحذف النون وحرف العلة قبلها معا ،
لأن حرف العلة يعد مبدأ لسبقه بحركة مجانسة مقدرة ، إذ الأصل :
مصطفَيُون ، ومصطفَيَيْن .

وإن كان ما قبل الآخر مبدأ أصليا . نحو : مختار ، ومنقاد (علمين) ،
حذف في الترخيم الآخر فقط ، فيقال : يا مختا ، ويا منقا ، لأن الألف فيهما
منقلبة عن عين الكلمة .

وخالف في ذلك الأخفش ، حيث جوز حذف المبدأ الأصلي مع الآخر ،
فيقال يا مخت ، ويا منق .

وإن كان ما قبل الآخر مبدأ ثالثا : لم يحذف مع الآخر ، فيقال

(١) انظر في هذا المسألة الحمسين في الانصاف ٣٦١/١ ، وشرح الكافي
١٥٣/١ ، والاسموسى ١٧٧/٣ وابن بعش ٢١/٢ .

في ترخيم نحو : نمود ، ومهاد ، وسعيد : يا نو ، ويا عماه ، وياسعى ، لثلا يشبه الاسم - ببقائه على حرفين - الأدوات أى الحروف ، وجوز الفراء حذف المد مع الآخر ، لسكنه لا يوجبها كما في نحو عمار ، ومسكين ، ومنصور^(١) .
ومما جاء في الشعر العربي مرخما ، حذف حرفين قول الفرزدق :

يا مرو إن مهليتي محبوسة تروجو الحياء ورثها لم يمس^(٢)

وقول لبيد :

يا اسم صبرا على ما كان من حديث إن الحواث ملقى ومُنْتَظَر^(٣)

فقول الفرزدق « يامر » أصله « يامروان » ، وسكنه رخم للننادي فحذف النون والالف ، وقول لبيد « يا اسم » أصله « يا أسماء » ، وسكنه رخم فحذف الهمزة والالف ، وهذا إن جعلناه من باب « حمراء » ويكون وزنه « فعلاء » ، وأصله : وسماء من الوسامة ، فقلبوا الواو المفتوحة همزة على حد قولهم : أحد وأصله وحَد ، وامرأة أناة وأصله وناة ، وهذا مذهب سيبويه ، ويحتمل أن يكون من باب « عمار - بتشديد الميم - ومنصور مسكين » ويكون على وزن « أفعال » جمع اسم وأصله أسماء ، فقلبت الواو همزة على حد كساء وشقاء ، وجعل علما لمؤنث^(٤) .

(١) انظر الهمع ١/١٨٣ ، وشرح الرصى ١/١٥٢ .

(٢) من سواهد سيبويه بولاق ١/٣٣٧ ، بروت ١/٣٩٥ ، وابن بعس ٢/٢٢ ، والاسموني ٣/١٧٨ ، والبحريج ٢/١٨٦ ، وانظر فيه شرح انساب سيبويه ١/٣٥٠ ، وديوان الشاعر ص ٤٨٢ والحناء : العطاء ، والمنادي : مروان بن الحكم .

(٣) من سواهد سيبويه بولاق ١/٣٣٧ ، بروت ١/٣٩٥ ، والاسموني ٢/١٧٨ ، والبحريج ٢/١٨٦ ، وانظر شرح انساب سيبويه ١/٢٩٠ ، والعبني بهامش الحزانة ٤/٢٨٨ .

(٤) انظر شرح الرصى ١/١٥١ ، وابن بعيش ٢/٢٢ .

متى يحذف للترخيم كلمة برأسها ؟

يحذف عجز المركب تركيباً مزجياً للترخيم ، فتقول في نحو بهلبيك ،
وسيبويه : يابعل ، وياسيب ، وكذلك تفعل في المركب العددي ، فتقول في
(خمسة عشر) علما : ياخسة .

والمنقول أن العرب لم ترخم للمركب وإنما أجازوه النحويون قياساً على
المختوم بالناء .

يقول ابن يعيش : « وأما المركب فأمره في الترخيم كأمر تاء التأنيث ،
تحذف الكلمة التي ضمت إلى المصدر رأساً كما تحذف تاء التأنيث ، فتقول
في (يختصر) اسم رجل : يابخت ، يحذف الاسم الأخير لا غير . كما تقول
في (مرجانة) اسم امرأة : يامرجان فلا تزيد على حذف الناء ، وفي (حضر موت) :
ياحضر ، وفي (مارسرحس) : يامار ، وفي (عمرويه) : ياعمر ، وفي
(سيبويه) : ياسيب ، وفي المسمى بخمسة عشر : ياخسة ^(١) . »

ويذكر ابن يعيش أن أوجه الشبه بين المركب المزجي والمختوم
بالناء — والتي من أجلها قيس المركب على ذي الناء في الترخيم — كثيرة ،
« ومن ذلك التصغير ، فإنه إذا جعل الاسمان اسماً واحداً ولحقه التصغير ،
فإنه إنما يصغر المصدر منهما ثم يؤتى بالاسم الثاني بعد تصغير المصدر كما يصغر
قبل هاء التأنيث ، ومن ذلك اللمب ، فإنك تقول في النسب إلى حضر موت

(١) ابن جعش ٢٣/٢ بتصرف بسير ، وانظر التصريح ١٨٧/٢ .

حضرى كما تقول فى النسب إلى مسكة مسكى ، ومما يؤيد عندك ما ذكرناه أن هاء التأنيث لا تلحق بنات الثلاثة بالأربعة ، ولا بنات الأربعة بالخمسة ، كما أن الاسم الثانى لا يلحق الاسم الأول بشيء من الأبلية ، وأيضا فإن الاسم الثانى إذا دخل على الأول وركب معه لم يغير بنيته ، كما أن التاء لا تغير بناء للمؤنث (١) .

اسكل أوجهه الشبهه التى ذكرها ابن يعيش حذف عجز المركب كما تحذف التاء .

غير أن ترخيم (سيبويه) ونحوه ، والمركب العددي المسمى به مشكل ، لما تقدم فى الشروط العامة لترخيم من أنه يشترط ألا يكون مبنيا قبل الفداء ، إلا أن يستثنى المركب ، أو يبنى ترخيمه على لغة من يعربه إعراب ما لا ينصرف ، أو يكون مجهوز ترخيمه -- كالاشموني -- مخالفين فى ذلك الاشتراط (٢) .

ومنع ابن كيسان حذف عجز المركب المزجى ، لأنه يلتبس - حينئذ - بالمفردات وقال : إن حذفت الحرف أو الحرفين فقلت : يا بهاب ، وباحضرم لم أر به بأسا ، لأن ذلك أدل على المحذوف من حذف الثانى بأسره .

وأجاب الأولون بأن اللبس يزول بلغة الانتظار ، فتتميز هذه اللغة إذا خيف اللبس (٣) ، ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره (ويه) ، ومنع العراء ترخيم المركب العددي إذا سمي ، وذهب إلى أن ما آخره (ويه) لا يحذف منه فى الترخيم إلا الهاء خاصة : ياسيوي - ياسكان الياء - على لغة من ينتظر ،

(١) ابن يعيش ٢٣/٢ .

(٢) أنظر حاشية الصان على الأسموني ١٧٨/٣ .

(٣) أنظر الهمع ١٨٣/١ ، والأسموني ١٧٩/٣ ، والتصريح ١٨٧/٢ .

وياسيبوا على لغة من لا ينتظر ، لأن الياء تضم على هذه اللغة فتقلب ألفا
لمحركها وانفتاح ما قبلها^(١)

وإذا وقفت على (يابعل) ، و (ياسيب) قلت : يابعله ، وياسيبه .
على لغة من ينوى المحذوف ، وإن شئت وقفت بإسكان الأخير دون اجتلاب
هاء السكت ، أما على لغة من لم ينو المحذوف فيحتم الوقف بالإسكان ، وإن
وقفت على (ياخسة) -- مرخم خمسة عشر -- قلت : ياخسة بالهاء على
اللغتين ، وذهب الأخفش إلى رد المحذوف من المركب المرخم عند الوقف^(٢) .

ترخيم المركب الإسنادى كالمزجي :

وكما يرخم المركب المزجي بحذف عجزه يرخم المركب الإسنادى - على
اللغة القليلة التي حكاهما سيبويه - أيضا بحذف عجزه ، نحو ياتأبط ،
ويابرق في ترخيم (ياتأبط شرا) ، و (يابرق نحره) ، والذي استظهر
في ترخيم للمركب الإسنادى ، إذا لم ينو المحذوف ، أنه إن كان الباقي جملة
كافية تأبط - فإن فاعله مستتر فيه - قدر الضم في آخره ، وإلا - كافي قام
من (قام زيد) - ضم آخره لفظا ، لأنه كالمستقل ، والفعل الخالي من الضمير
إذا سمي به يعرب لفظا ، فإذا نودي ضم لفظا^(٣) .

متى يحذف للترخيم كلمة وحرف ؟

إذا سمي بـ « اثناعشر ، أو اثنتا عشرة ، أو اثني عشر ، أو اثنتى عشرة »
رخم بحذف العجز مع الألف أو الياء قبله ، فيقال : يا إثنى ، ويا إثنى ،

(١) انظر المراجع السابقه نفسها .

(٢) انظر حاشية الصبان ١٧٨/٣ . وشرح الرصي ١٥٣/١

(٣) حاشية الصان ١٧٩/٣ .

كما يقال في ترخيمها لو لم تتركب ، فتحذف الألف والياء كما تحذفهما مع النون في (اثنان واثنان) ، لأنهما مد زائد . الخ ، والعجز هنا بمنزلة النون من اثنين ، ولذلك لا يضافان وكانا معربين لعدم التركيب ، بخلاف (ثلاثة عشر) وبقيّة الأعداد للركبة ، ونظر فيه ابن الحاجب بأن عشر وعشرة اسمان برأسهما ، ولا يلزم من معاقبتهما النون حذف الألف والياء معهما كما تحذفان مع النون ^(١) .

لغة الترقيم

للترخيم لغتان :

- ١ — لغة من ينوى المحذوف ، وتسمي — أيضاً — لغة من ينتظر .
- ٢ — لغة من لا ينوى المحذوف ، وتسمي — أيضاً — لغة من لا ينتظر ، أو لغة التمام .

١ — لغة من ينوى المحذوف

هي الأكثر في لسان العرب ، وهي أن ينوى للتسكلم المحذوف للترخيم ، فيعتبره في حكم الثابت ، فيبقي الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترقيم على ما كان عليه من حركة أو سكون فيقول في جعفر : يا جعفر بفتح الفاء ، وفي حارث : يا حارث بكسر الراء ، وفي منصور . يا منص بضم الصاد ، وفي هرقل : يا هرقل بسكون القاف (وعند الفراء ياهر بفتح الراء) ، ويقول في

(١) انظر الأشموني ١٧٩/٣ ، وحاشية الخضري على ابن عقيل ٨٥/٢ .

(نمود، وعمود، وبنون، وعلاوة، وكروان) أعلاما: ياءو، باعمو، يابنؤ، ياعلاؤ بفتح الواو في الأخير ومثله ما بعده: ياكرو، أى بإبقاء الواو على صورتها ساكنة في الثلاثة الأول، مفتوحة في الأخيرين دون إبدال، لأنها في الجميع ليست طرفا في التقدير وهي ساكنة في الثلاثة الأول، وإثر ساكن في الرابع، وبعدها ساكن مقدر في الخامس، وشرط قلب الواو ألعا حيث تحركت وانفتح ما قبلها ألا يسكون بعدها ساكن.

ويقال في ترخيم «لات»، و«ذات» مسمى بهما: يالا، وبأذا، وفي ترخيم سَفَيْرَج - مصغر سفرجل - مسمى به: ياسفِير - بكسر الراء.

ويستثنى من إبقاء الحرف الذي صار آخر الكلمة على حاله شيئان :

(١) ما حذف لأجل واو الجمع أو يائه، كما لو سمي بنحو (قاضون، ومصطفون، وقاضين، ومصطفين) من جموع معتل اللام، فإنه يقال في ترخيم ماذكر: ياقاضي، ويامصطفي، برد الياء والألف، ذلك لأن الياء والألف حذفتا لملاقة واو الجمع ويائه، فلما حذف واو الجمع وبأؤه في الترخيم زال - بحذفهما - سبب حذف الياء والألف، وهذا مذهب الأكثرين، وعليه مشى ابن مالك في الكافية الشافية وشرحها كما في الأشموني^(١)، لكنه اختار في التسهيل^(٢) عدم الرد، فيقال: ياقاض ويا مصطف بضم الضاد في ترخيم قاضون وبكسرها في ترخيم «قاضين»، وفتح الفاء.

(١) ١٨٠/٣

(٢) ص ١٨٩

وحجة الاكثرين في الرد القياس على رد ما حذف لنون التوكيد الخفيفة
عند ذهابها في الوقف ، وعلى رد ما حذف للإضافة عند حذف المضاف إليه

وحجة ابن مالك في عدم الرد أن واو الجمع وياءه - وإن حذفنا في اللفظ
- منويتان في التقدير ، فهما كالتابنتين ، فكأن سبب الحذف ثابت تقديرآ
كما أنه إذا ردت الياء والألف يلزم رد كل مغير بسبب إزالة الترخيم ما كان
يستحقه (١) .

(ب) ما كان مدغماً في المحذوف وهو بعد مدة ، فإنه إن كان له حركة في
الأصل (قبل الإدغام) ردت إليه ، نحو مُضَارٌّ ، ومُحَاجٌّ (علمين) ، فيقال
في ترخيمهما : يامُضَارٌّ ، ومُحَاجٌّ بكسر الراء والجيم إن كانا اسمي فاعل ،
وبفتحهما إن كانا اسمي مفعول ، وكذلك خويص (بتشديد الصاد) مصدر
خاص إذا سمى به فإنه إذا رخم قيل : ياخويص بكسر الصاد ، ونحو
تَحَاجٌّ (علماً) يقال فيه : ياتحاجُّ بضم الجيم لأن أصله تَحَاجُّجٌ .

وإن كان أصل السكون ، نحو اسْحَارٌّ بفتح الهذزة وكسرها والكسر
أكثر وهو نبت ووزنه (افعال) بمثلين أولهما ساكن أصل السكون ، فإذا
سمي به ورخم على هذه اللغة فقد اختلف فيه على ثلاثة آراء :

الأول - وهو منقول عن سيبويه - أنه يحرك بالفتح اتباعاً لحركة ما قبله

(١) ولا خلاف في رد الياء والألف على اللغة الثابتة ، لكن يلزم التباس
الجمع بالمفرد ، فقياس ما ذكر في شروط الترخيم من مراعاة عدم اللبس امنناع
الترخيم هنا الا على اللغة الاولى بلا رد .

والساكن حازر غير حصين ، فيقال : يا إسحار بفتح الراء ، لأنه بعد حذف الحرف الأخير للترخيم التقي ساكنان: الراء التي صارت آخرها والألف قبلها ، فحركت الراء بالفتح لإتباعا لحركة الحاء وهي أقرب الحركات إليه .

الثاني : ونقله ابن عصفور عن الفراء وهو مذهب الزجاج أيضاً - أنه يحرك بالسكسر على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين .

الثالث : - وهو منقول عن الفراء أيضاً - أنه يحذف كالأخير مع كل ساكن يبقى بعد الآخر حتى ينتهي إلى متحرك ، فلهي هذا يقال : يا إسح .

فلو لم يكن قبل للمدغم مدة مثل (محمر) بتشديد الراء مسمي به (حذف) الراء الأخيرة للترخيم ، وأبقيت الراء الأولى ساكنة عند الجمهور ، ومحركة بالسكسر عند الفراء لأنه لا يرى سكون الحرف الأخير في الترخيم ^(١) .

٢ - لغة من لا ينوي المحذوف

وتسمي لغة من لا ينتظر ، كما تسمي لغة التمام ، وهي أن لاتنوي المحذوف للترخيم وتجعل الباقي بعد الحذف اسماً برأسه ، وتعتبر الحرف الذي صار آخر الكلمة كأنه آخر الاسم في أصل الوضع من غير حذف ، فلا يبقى على حاله بل يضم ، فتقول : يا جَعْفُ ، ويا حَارَ ، ويا هِرْقُ بالضم فيهن ، وتقول يا مَشْهُ بضمه حادثة للبناء غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم ، ومن ذهب إلى هذا صاحب التمهيد مستدلاً على حدوث الضمة في الترخيم بأن

(١) اسطر الرضي ، والأشمونى بحاشية الصبان ١٨٠/٣ ، والهمع ١٨٤/١ .

هذه الضمة يجوز إتياعها وضمه ما قبل الترخيم على هذا الحرف لا يجوز إتياعها (١).

ويرى الأشموني أنه مبنى على ضم مقدر - وهو الأقرب عند الصبان - لأن تقدير ضمة أسهل من تكلف ذهاب الضمة الأصلية وحدث ضمة أخرى للبناء . قال الصبان في حاشيته على الأشموني ١٨١/٣ : « وما استدل به صاحب التصريح لا ينهض ، لجواز أن يكون رفع التابع إتياعاً للضمة المقدرة كما في (ياسيبويه العالم) برفع (العالم) ، لا للضمة المملووظ بها » .

وهكذا تعد الأسماء المرفوعة على هذه الافة كما لو كانت أسماء تامة لم يحذف منها شيء ، وحينئذ تعامل الحرف الذي صار آخرًا بما يستحقه الآخر من صحة أو إعلال ، ومن حركة مقدرة أو ظاهرة ، فتقول في ترخيم (نمود) و (بنون) علماً : يأنى ، ويأبى ، بقلب الواو ياء لتطرفها إثر ضمة ، وإلا لزم عدم النظير ببقاء الواو متطرفة بعد ضم ، إذ ليس في العربية اسم معرب (٢) آخره واو لازمة قبلها ضمة إلا ويجب قلب الواو ياء والضمة كسرة (٣) ، وذلك لمزيد الثقل بخلاف الياء التي قبلها كسرة ، وخرج بالاسم الفعل نحو (يدهو) و (يعزو) ، وبالمعرب المبني نحو (هو) و (ذو) الطائية ، وباللزوم نحو (هذا أبوك) ، ويسبق الضم نحو (دلو ، وغزو) وتقول في ترخيم (صميان) (٤) و (كرؤان) علهين : ياصمًا ، ويأكراً بقلب كل من الياء

(١) البصري ١٨٨/٢

(٢) الاعراب هنا بحسب الأصل ، أو أن ما نحدث بناؤه غلو في حكم المعرب

(٣) كما فعلوا في نحو أدل (جمع دلو) والنفازي (مصدر نفازي) .

(٤) الصميان في الأصل : النفل والونب والسرعه ، ورجل صميان : شجاع

صماني الحملة .

والواو ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، وتقول في ترخيم (سَقَايَة) ،
(عِلَاوَة) : يَاسِقَاهُ ، وَيَاعِلَاهُ ، بِقَاب الياء والواو همزتين لتطرفهما إثر
ألف زائدة ، وتقول في ترخيم (نَاجِيَة) - عند وجود القرينة الرافعة
للبس^(١) : يَا نَاجِي بِاسْكَان الياء وجعل الضمة مقدرة عليها كما في نحو
(يَا قَاضِي) .

وكما جاز أن يقال : يَا حَارِثُ بْنُ سَعِيدٍ ، يجوز أن يقال هنا : يَا حَارِثُ
بْنَ سَعِيدٍ بضم الراء وفتحها .

كما يرد المحذوف على هذه اللغة عند زوال سبب حذفه ، فيقال في ترخيم :
مُصْطَفَوْنَ ، وَقَاضُونَ ، وَمُصْطَفَيْنَ وَقَاضِينَ (أعلاما) يا مصطفى ،
ويا قاضي عند أمن اللبس بلا خلاف

ويقال في ترخيم (سُفَيْرُج) هن الأخفش (يا سفيرُ) برد اللام
التي حذفت لأجل التصغير ، لأن حذفها كان بسبب عدم تأني صيغة التصغير
مع بقاءها وبقاء الجيم ، فلما حذفت الجيم للترخيم ردت اللام لتأني
الصيغة معها حينئذ ، أما الأكثرون فيرخمون على هذه اللغة بضم الراء
وحذف الجيم وإبقاء اللام محذوفة ، فيقولون (يا سُفَيْرُ) لأنهم يرون
أن التسمية بالمصغر أبعدته عن أصله المكسب ، فلا اعتماد بوجود لام
أصلها .

ويقال في ترخيم (ذات) : يَا ذَوَا بَرْد اللام المحذوفة وقلبها ألغا

(١) لأن ما فيه تاء فارقة لا يجوز ترخيمه على هذه اللغة إلا عند وجود
القرينة الدافعة للبس بينه وبين المذكر ، وسيأتي تفصيل ذلك .

وإرجاع العين إلى أصلها وهو الواو ، إذ أصلها (ذَوَوٌ) أو (ذَوَوِيٌّ) على
الخلافاً هل اللام واو أو ياء ، حذفت اللام وعوض عنها تاء التانيث كما
قيل في بنت وأخت^(١) ، ثم قلبت الواو - التي هي عين الكلمة - ألفاً
لتحرّكها وانفتاح ما قبلها .

ويقال في (يا شاة) : يا شاءُ برد الهاء التي هي لام الكلمة بعد حذف
تاء التانيث ، لثلاث يبقى الاسم على حرفين الثاني منهما حرف مد وهو مالا
نظير له^(٢) .

وإن بقي المرخم ثنائياً ذالين ضُعُفٌ إن لم يعلم له ثالث يردّ إليه ، مثل
(لات) إذا رخمته حذفت الناء وضعُفَت الألف ، فحركت الثانية فانقلبت
همزة فقليل : يالاء .

اللغة الأولى أجود قياساً واستعمالاً

اللغة الأولى - وهي لغة من ينوى المحذوف - أكثر اللغتين استعمالاً ،
وأقربهما قياساً ، فأكثر ما ورد عن العرب مرخماً جاء عليها ، ومن ذلك
قول زهير :

(١) في حاشية الصبا ١٨٢/٣ : « فان قيل : لو كانت التاء عوضاً عن اللام
ما جمع بينهما في التثنية والجمع ، حيث قيل : ذواتا وذوات فلت : لانسلم الجمع
فيهما ، بل التاء في التثنية لمحض التانيث كالتاء في كل متنى مؤنث ، والتاء في الجمع
هي التاء المزبدة مع الألف في جمع المؤنث ء واللام باقية على حذفها فلا جمع » .
(٢) وانظر ابن يعيش ٢٠/٢

يا حارِلا أَرَمَيْنَ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ
لَمْ يَلْقَهَا سَوْقَةٌ قَبِيلِي، وَلَا مَلِكٌ^(١)

وقول النابغة :

فصالحونا جميعا إنْ بَدَّالِكُمْ وَلَا تَقُولُوا لَنَا أَمْثَالَهَا عَامٌ^(٢)

والشواهد على ذلك كثيرة .

أما بالنسبة للقياس فنن المعلوم أن المحذوف لعلة موجبة قياسية كما
في (عَصَا وَقَايِض) في حكم الثابت ، فلذا بقي ما قبل المحذوف على حركته ،
وأن المحذوف لغير هذه العلة ليس كذلك ، فلذا صار ما قبل المحذوف في نحو
(غَدَ وَيَدُ وَدَم) محلا للإعراب .

لكن لما كان الترخيم لعلة قياسية طردة قريبة من الإيجاب ، لطلبهم
التخفيف في النداء بأقصى ما يمكن ، حتى فعلوا بالمضاف إلى ياء المتكلم
الذى فيه أدنى ثقل لكونه في صورة المنقوص ما علمت ، وفي نحو (يازيد
بن عمرو) ما هو المشهور من جواز الفتح مع الضم ، قصدا للتخفيف ، ولما
قدمناه من أن النداء مع كثرته في الكلام ليس مقصودا بالذات ، بل هو

(١) من شواهد ابن بعبش ٢٢/٢ ، والهمع ١٦٤/١ ، وانظر فيه الدرر
١٦٠/١ ، وامالى ابن الشجرى ٨٠/٢ ، وديوان زهير ص ١٨٠ ، وأصل يا حار :
يا حارث .

(٢) من شواهد سيبويه بولاق ٣٣٥/١ ، بربوب ٣٩٢/١ ، وانظر شرح إنبات
سيبويه ٢٠١/٢ ، وأصل عام : يا عامر .

لتنبيهه المخاطب ليصغي إلى ما يجيء بعده من الكلام المنادى له ، صار حذف الترخيم مطردا كالواجب ، فعمول المرخم - في الأغلب معاملة نحو (عصا وقايس) مما الحذف فيه مطرد واجب^(١) أما اللغة الثانية فهي قليلة في الاستعمال ، بعيدة عن القياس ، ومما جاء عليها قول عنتره :

يدعون عنتره والرماح كأنها أشطان يثر في لَبَّانِ الأدهم^(٢)

متى تتعين اللغة الأولى ؟

تتعين اللغة الأولى في ثلاثة مواضع :

الأول : مافية تاء التأنيث فارقة ، لا فرق في ذلك بين العلم والصفة فإذا أردت أن ترخم مُسلمة وقائمة وحارثة وحفصة قلت : يا مُسلم ، ويا قائم ، ويا حارث ، ويا حفص ، بالفتح فيهن على لغة الانتظار ، لئلا يلتبس بنداؤ المذكر غير للمرخم لو رخم على لغة التمام .

وقال جماعة من النحاة إن هذا اللبس إنما يقع في الصفة لا في العلم ، ووجهه أن اشتهار للمسمى بعلمه مما يزيل اللبس في الغالب ، مستدلين بعبارة سيديويه :

« واعلم أنه لا يجوز أن تحذف الهاء وتجعل البقية بمنزلة اسم ليست فيه

(١) شرح الكافية للرضي ١٥٣/١ بتصرف ، وانظر الأشمونى ١٨٣/٣ ، والتسهيل ص ١٨٩ .

(٢) البيت من شواهد سيديويه فى الكتاب بولاق ٣٢٢/١ ، بيروت ٣٨٩/١ ، والهمع ١٨٣/١ ، وانظر الدرر ١٦٠/١ . وسيديويه يجوز أن يكون « عنتر » ليس مرخما لأن أناسا من العرب يسمونه عنترا بدون تاء وانظروا الكتاب بولاق ٣٣٣/١ .
(٥ - الترقيم)

الهاء إذا لم يكن اسماً خاصاً غالباً ، من قبل أنهم لو فعـ. لو ذلك التباس
للؤنث بالمذكر ، وذلك أنه لا يجوز أن تقول للمرأة (يا خبيثُ أقبلى) ،
ولأنما جاز في الغالب لأنك لا تذكر مؤنثاً ، ولا تؤنث مذكراً ،^(١) .

الثانى : ما فيه علامتا ثنائية أو جمع نحو (زيدانِ ، وزيدينِ) ،
فتقول في ترخيمهما : يا زيدا ، ويا زيدا ، بفتح الدال في الأول وكسرها
في الثانى ، ولا تجوز اللغة الثانية خلافاً لابن مالك ، لئلا يلتبساً بالمفرد غير
المرخم ، وأما نحو (زيدون) مسمى به فقد مرّ أنه لا يرخم على أى لغة
من اللغتين .

نعم إذا قامت قرينة مانعة من الابس جاز الترخيم في الموضعين على اللغة
الثانية - وإن كان وجود مثل هذه القرينة بعيداً - فلمدار في الموضعين على أمن
الابس ، وقد قال الرضى : « الحق أن كل موضع قامت فيه قرينة تزيل الابس
جاز للترخيم ، على نية الضم كان أو لا ، وإلا فلا »^(٢) .

الثالث : ما يلزم بتقدير تمامه عدم النظير ، كطيلسان^(٣) - في لغة من كسر
اللام - مسمى به ، فتقول : يا طيلس بالفتح ، ولا يجوز الضم ، لأنه ليس في
العربية (قَيْعِل) بكسر العين في الصحيح العين^(٤) إلا نادراً ، من نحو :

(١) الكتاب ٣٣٤/١

(٢) شرح الكافية للرضي ١٥٣/١ ينصرف يسبر .

(٣) الطيلس والطيلسان : ضرب من الأكسبة ، وهو فارسي معرب .

(٤) أما فى المعتل العين فكثير مثل : سيد ، وهين ، وميت

صَيِّقِل اسم امرأة ، وقراءة شعبية عن عاصم^(١) (وأخذنا الذين ظلموا بهذاب بَيْس^(٢)) ، بياء سا كمنة قبل همزة مكسورة . قال أبو حيان : هذا مذهب الأخفش ، وأما سائر النحويين كالسیرافي وغيره ، فإنهم أجازوا فيه التمام ، ولم يعتبروا ما يقول إليه الاسم بعد الترخيم من ذلك ، لأن الأوزان إنما يعتبر فيها الأصل ، لا ما صارت إليه بعد الحذف^(٣) .

ومما يلزم بتقدير تمامه عدم النظير — أيضا — نحو : حُبْلَيَات ، وَحُبْلَوِيٌّ ، وَحَمْرَاوِيٌّ ، مسعى بها ، فلو رخت على لفظة التمام لقليل : يَحْبُلَيَّ (في حبلَيَات وحبلَوِيٌّ بقلب الياء والواو ألفين — بعد حذف زيادتي جمع المؤنث وزيادتي النسب — لتحركهما وانفتاح ما قبلهما) ، وياحمراه (في حمراوِيٌّ بقلب الواو همزة لتطرفها — بعد حذف علامة النسب — إثر ألف زائدة ، ويلزم عليه كون ألف فُعَلَى وهمزة فُعَلَاء مبدلتين ، وهذا لا نظير له ، لأنهما لا يكونان إلا للتأنيث ، وللتأنيث لا يكون مبدلا^(٤) .

متى تتعين اللغة الثانية ؟

ذكر السيوطي في الهمع ١٨٥/١ أن اللغة الثانية تتعين فيما إذا كان قبل الآخر ساكن كمرقل ، فرارا من وجود اسم متمكن ساكن الآخر ،

(١) كما في حاشية الصبان ١٨٣/٣ نفلا عن القارضي ، وفي المحتسب ٢٦٥/١ أنها قراءة ابن عباس وعاصم بخلاف ، وقال ابن جني : وأما ببئس على فيعمل ففيه النظر ، وذلك أن هذا الباء مما بجنص به ما كان معتل العين كسيد وهين ولين ، ولم يجيء في الصحيح ، وكأنه إنما جاء في الهمزة لمساكنها حرفي العلة ، والشبه بيها وببئس من وجوه كثيرة ١٠ هـ

(٢) من الآية ١٦٥ الأعراف

(٣) الهمع ١٨٤/١

(٤) انظر حاشية الصبان على الأشموني ١٨٣/٣ ، والمقتضب ٤/٤ ،

والمرضي ١٥٥/١

ويبدو أن ما ذكره ابن الأنباري في الإنصاف^(١) من أن مذهب الكوفيين فيما كان كذلك حذف الرابع والساكن قبله إنما هو مذهب الفراء - كما تقدم - أما غيره من الكوفيين فيكتفون بحذف الرابع وضم الساكن على لغة التمام كما ذكر السيوطي .

تبييه :

نداء ماختم بالتاء مرخماً أكثر من فدائه تماماً من غير ترخيم ،
ويشاركه في ذلك من غير ذى التاء - - مما ورد - ثلاثة أهلام : حارث ،
وعامر ، ومالك .

وصف المرخم

أجاز الجمهور وصف للمرخم ، ومنه قول الشاعر :

أحار بن بدر قد وليت البيت^(٢) .

ومنعه السيرافي والفراء واستقبحه ابن السراج ، وكانهم رأوا أن الكلمة إذا رخت بحذف شيء من جواهرها لايزاد عليها شيء آخر من الخارج ، وهم يعربون (ابن بدر) بدلا لاصفة ، إذ الصفة من تمام للوصف لكونها دالة على معنى فيه ، فالإتيان بها فيه إطالة تنافي الحذف ، بخلاف سائر التواضع ، وما أظن أن التعليل مقنع وكاف لرد ما أجازاه الجمهور ،

(١) ٣٦١/١

(٢) مرص ٢٩

أو أن مجرد إعراب التابع بدلا أو غيره، يرفع ما ظاهره التناقض بين الحذف والإطالة بذكر التابع .

والذى أراه أن يقصر الجواز على مثل هذا التركيب من كل ما كان فيه المبادى مفردا علما موصوفا بآبن مضافاً إلى علم متصلاً به ، لكثرة في استعمال العرب ، وتخفيفهم له في غير الترخيم بجواز الفتح والضم فيه ، ولوروده كالبيت السابق ، وكقوله :

فقلتم : تعال يايزى بن محزّم فقلت لكم إني حليفٌ صدّاء^(١)

وعلى لغة التمام يجوز في تابعه مراعاة اللفظ ، وأما على الانتظار فقليل : لا يرفع إذ لا ضم في اللفظ ، وقيل : يجوز رفعه لأن الحرف الذى حقه الضم في حكم الثابت^(٢) .

(١) البيت من شواهد سنويه بولاق ٣٣٥/١ ، بيروت ٣٩٢/١ ، والرضي ١٥١/١ ، وانظر فيه أمالى ابن السجري ٨٢/٢ ، والخزانة ٣٩٦/١
(٢) أنظر الرضي ١٥١/١ ، والصناب ١٨٣/٣ ، والخضري ٨٦/٢

ب - ترخيم الضرورة

قد يضطر الشاعر إلى حذف آخر الكلمة غير للناداء ، فيسمى هذا الحذف (ترخيم الضرورة) ، وقد شرط النحاة لهذا النوع من الترخيم شرطين :

الأول : أن يكون الاسم المحذوف آخره لضرورة الشعر صالحا للنداء ،
نحو قول امرئ القيس :

لِنُثَمِّمَ الْفَقِي تَعَشُّوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ
طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالتَّخْصَرِ^(١)

أراد : طريف بن مالك ، ولكنه اضطر إلى ترخيم « مالك » من غير أن يكون مبادى ، والذي سهّل هذا صلاحية الاسم للنداء .

فإذا كان الاسم غير صالح للنداء نحو (الغلام) ، و (الحمام) من كل ما فيه (أل) ، لا يسمى حذف آخره للضرورة ترخيما ، ولا يخضع لاحكام الترخيم السابقة ، ولا يأتي على لغة من لغى الترخيم ، بل يأتي على حسب ما تقتضيه الضرورة الشعرية ، ومن ذلك قول العجاج :

(١) البيت من شواهد سيبويه بولاق ٣٣٦/١ ، بيروت ٣٩٣/١ ، والأشمونى ١٨٤/٣ ، والهمع ١٨١/١ ، وانظر فيه المدرر ١٥٧/١ ، وديوان الشاعر ص ١٤٢ ، والخصر : شدة البرد .

ورب هذا البلد المحرم والقاطنات البيت غير الرّيم
أو ألفا مكة من ورق الحتمي^(١)

فالشاعر أراد : من ورق الحمام ، فاقتطع بعض المضاف إليه للضرورة
قيل : حذف الألف والميم الأخيرة لأعلى وجه الترخيم لعدم صلاحية الكلمة
للنداء ، ثم كسر الميم الأولى للقافية والياء إشباع ، وقيل : حذف الميم الثانية
وقلب الألف ياء بعد كسر الميم الأولى . قالوا : وهذا الذى فعله الشاعر فى
غاية الشذوذ^(٢) .

الثانى : أن يكون الاسم الذى وقع فيه الحذف إما زائدا على ثلاثة
أحرف كالك فى بيت امرئ القيس السابق ، أو بتاء التأنيث ، ومما رخم
ضرورة بحذف التاء قول ذى الرمة :

ديار مئة إذ مئ تساهفينا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب^(٣)

أراد : إذ مئة ، وقيل : إنه كان يسميها مرة مئة ومرة مئ . ذكر
ذلك سيبويه نقلا عن يونس .

(١) من شواهد سيبويه فى الكتاب ٨/١ ، ٥٦ وابن بعيش ٧٤/٦ ، والأشمونى
٣٩٩/١ ، ١٨٣/٣ ، والنصريح ١٨٩/٢ ، والهمع ١٨١/١ ، وابن عقيل ١١٦/٣ ،
والانصاف ٥١٩ وانظر الدرر ١٥٧/١ ، ٢١٨/٢ ، والدبوان ص ٥٩
(٢) انظر التصريح ١٨٩/٢ ، والصان ١٨٣/٣ .

(٣) من شواهد سيبويه بولاق ١٤١/١ ، ٣٣٣ ، بيروت ١٦٧/١ ، ٣٨٩ ،
والهمع ١٦٨/١ وانظر الخزانة ٣٧٨/١ ، وأمالى ابن الشجرى ٩٠/٢ . والدرر
١٤٥/١

وقال بعضهم : يشترط أن يكون الاسم المحذوف منه علما لأنه المسموع ،
ولاشاهد في غيره ، ورد بقول الشاعر :

ليس حي على المنون بخال^(١)

أى : بخالد

مجيئه على لغتى الترخيم

أجمع النحاة على جواز مجيء ترخيم الضرورة على اللغة الثانية من لغى
ترخيم المنادى ، وهي لغة التمام ، وبما جاء على هذه اللغة قول امرئ القيس
السابق : طريف بن مال ، أراد ابن مالك فحذف الكاف وجعل مابقى من
الاسم بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء ولهذا نونه .

وأما على اللغة الأولى فأجازه سيبويه ومنعه المبرد ، ودليل سيبويه
ومن وافقه القياس على النداء ، والسماع ومنه قول جرير :

ألا أضحت حبا لكم رماما وأضحت منك شاسعة أاما^(٢)

(١) لم يعرف قائله ، وهو من شواهد الأشمونى ١٨٤/٣ ، والهمع ١٨١/١ ،
وانظر فيه الدرر ١٥٧/١

(٢) من شواهد سيبويه بولاق ٣٤٣/١ ، ببروت ٤٠٣ ، والأشمونى ١٨٤/٣ ،
والنصريح ١٩٠/٢ ، وابطر فيه الخزانة ٣٨٩/١ ، والأمالى الشجرية ١٢٦/١ ،
٧٩/٢ ، ٩١

ورواية المبرد للمعجز :

وما عهدى كهدهك يا أمّاماً

فعلى الرواية الأولى يكون الشاعر قد رخم (أمّامة) وهو غير منادى على لغة من ينتظر للضرورة ، وعلى رواية المبرد يكون الترخيم للنداء . قال ابن مالك فى شرح الكافية : والإينصاف يقتضى تقرير الروایتين ، ولا تدفع إحداهما بالأخرى (١) .

ويشهد لسبويه - أيضاً - قول أوس التميمي :

إن ابن حارث إن أشتمق لرؤيتي

أو أمتدحه فإنّ الناس قد علموا (٢)

وقول ابن أحرر :

أبو حنّش يُؤرّقنا وطلق وعطار وآونة أئمالاً (٣)

(١) انظر الأشموني ١٨٤/٣ ، والتصريح ١٩٠/٢

(٢) من شواهد سبويه بولاق ٣٤٣/١ ، بيروت ٤٠٢/١ ، والأشموني ١٨٤/٣ ، والانصاف ٣٥٤/١ ، وانظر فيه أمالي ابن الشجري ١٢٦/١ ، ٩٢/٢ ، ومفعول علموا محذوف ، أى : قد علموا ذلك منى .

(٣) البيت من شواهد سبويه بولاق ٣٤٣/١ ، بيروت ٤٠١/١ ، والانصاف ٣٥٤/١ ، وانظر فيه أمالي ابن الشجري ١٢٦/١ ، والخصائص ٣٧٨/٢ ، والعينى هامش الخزانة بولاق ٤٢١/٢ ، وشرح أبيات سبويه ٣٣٤/٢ .

فأوس أراد : ابن حارثة ، فاضطر إلى ترخيمه وهو غير منادى ، وتركه على لفظه على لغة من ينتظر ، ومثله ابن أحر الذي أراد : أُنْأَلَة ، فاضطر إلى ترخيمه في غير النداء على لغة من ينتظر ، « وزعم المبرد أنه ليس في العرب أُنْأَلَة ، وإنما هو أُنْأَل ، ونصبه على تقدير : يُذكرني آونة أُنْأَلَا (١) وقيل : نصبه لأنه عطفة على الياء والنون في « يؤرقني » ، كأنه قال : يؤرقني وأُنْأَلَا (٢) »

فإن قيل : ما الفرق بين ترخيم الضرورة وحذف الضرورة ، وكلاهما حذف للضرورة الشعرية ؟

فالجواب - على ما أرى - أن ترخيم الضرورة يجوز لنا أن نستعمله في مدائش من شعر ، لموافقته القياس في حدود ماسبق من شروط وقواعد .

أما حذف الضرورة فهو مخالف للقياس ، وغير خاضع لقواعد ، وعلى الرغم من كثرته وشيوعه في الشعر العربي ، فإنني أرى عدم اتباعه في أشعارنا لاختلاف القياس فحسب ، بل ولما يؤدي إليه - في كثير من الأحيان - من غموض في المعنى وتكلف في التقدير ، ولا أدل على ذلك من قول الشاعر :

نادَوْهُمْ : أَنْ الْجَنَمُ ، أَلَا تَا قالوا جميعا كلهم : أَلَا تَا

(١) لعله يريد أن الفاعل ضمير الخيال المذكور في البيت قبله ، وهو :

وأية لبلة تأتيك سهوا فتصبح لا ترى منهم حبالا

ويجوز أن يكون التقدير : وأوته أتذكر أُنْأَلَا .

(٢) الانصاف ٣٥٥/١

قالوا العلماء إن هذا الراجز أراد في الشطر الأول : ألا تركبون ، وفي
الشطر الثاني :

ألا فاركبوا !!

وقول الآخر :

بالخير خيرات وإن شراً فإلا أريد الشر إلا أن تما

قالوا : التقديز : وإن شراً فشر ، ولا أريد الشر إلا أن تشاء !!

ومن ذلك أيضاً قول الوليد بن عتبة :

قلت لها : رقي ، فقالت : قاف لا تحسبينا قد نسينا الإيجاف

قالوا : المراد . قد وقفت !!^(١)

(١) وانظر سيبويه ٦١/٢ ، وشرح شواهد الشافعية ٢٦٢ - ٢٤٢ ، وهامش
امن عقبل للشيخ محمد محبى الدين ١٥٩/١ - ١٦٠ ، ٢٩٥/٣ - ٢٩٦ .

ج - تصغير الترخيم

تعريفه :

هو تصغير الاسم بعد تجريده من الزوائد الصالحة للبقاء في تصغير غير الترخيم ، كقولنا في مَعَطَف : عَطِيف ، وفي أَزْهَر : زُهَيْر ، وفي مُنْطَلَق : طَلَيْق ، وفي مُسْتَخْرَج : خُرَيْج ، وفي زَهْفَرَان : زَعْفَر ، وفي عَصْفُور : عَصِيفَر ، وفي خَيْزُرُون : خُزَيْرِين .

ونقول في تصغير هذه السكيمات دون ترخيم : مَعِيطَف ، أَرْيَسِير ، مُطَيْلِق ، مُخَيَّرَج ، زَعْفِرَان ، عَصِيفِير ، خُزَيْرِين .

وتسمى هذا النوع من التصغير بتصغير الترخيم لما فيه من الحذف المفضي إلى الترقيق والتلين .

شروطه :

من التعريف المذكور ندرك أن لهذا النوع من التصغير شرطين :
الأول : أن يكون المراد تصغيره مزيدا ، وسواء أكانت زيادته للإلحاق أم كانت لغيره ، فأما ما كانت زيادته لغير الإلحاق فسكالأمثلة السابقة ، وأما ما كانت زيادته للإلحاق فنحو : ضَفْنَدَد (الضخم اللاحق) ، وَخَفِينَدَد (ذكر النعام السريع) ، وهما ملحقان بسفرجل ، فيصغران تصغير ترخيم على ضَفْنَيْد ، وَخَفَيْنَيْد ، وغير ترخيم على ضَفْنَيْدَد ، وَخَفَيْنَيْدَد^(١) .

(١) انظر الكتاب لسيبويه ١٣٤/٢ .

الثانى : أن تكون الزيادة الصالحة للبقاء فى تصغير غير الترخيم ، كما رأيت فى الأمثلة للمتقدمة .

وعلى هذا لا يصغر تصغير ترخيم ما كان مجردا ، نحو نهر ، وجهفر ، وسفرجل ، لعدم وجود زيادة فيه .

وكذا لا يصغر تصغير ترخيم ما كانت فيه زيادة ليست صالحة للبقاء فى تصغير غير الترخيم ، نحو مُدَحَّرَج ، وَقَدَوَكْس (الأسد) ، إذ يصغران دون ترخيم بحذف الزائد من كل منهما ، وهو الليم فى الأول والواو فى الثانى ، فيقال : دَحِيرَج ، وَقَدَيَسَكْس ، لأن بقاء الزائد مخل بصيغة للتصغير^(١) .

وذهب بعضهم إلى أن تصغير الترخيم ، هو : حذف كل الزوائد مطلقا ، صالحة للبقاء أو غير صالحة . وعلى رأى هؤلاء يختلط تصغير الترخيم بغيره من كل ما فيه زيادة لا تصلح للبقاء ، نحو : مدحرج ، وغضنفر ، ومحر نجم ، لأن تصغير الترخيم يوجب الحذف كما يوجب تصغير غير الترخيم ، فنقول على التصغيرين : دَحِيرَج ، وَغَضَيَفَر ، وَحُرَيَجِيم بدون فرق بينهما^(٢) .

صِيغته :

لهذا النوع من التصغير صيغتان فقط ، فَعَمِيل لتصغير المزيد ذى الأصول الثلاثة ، وَفَعَمِيل لتصغير المزيد ذى الأصول الأربعة .

(١) انظر الأشمونى بحاشية الصبان ١٦٩/٤ ، والتصريح ٣٢٣/٢ .

(٢) التعريف بفرن التصريف للأستاذ الدكتور عبد العظيم الشناوى ٣٢

والتبيان فى نصريف الأسماء للأستاذ الدكتور أحمد حسن كحيل ٢١٦ .

أما لازيد ذو الأصول الخمسة كالتبعثري (الجمل الضخم الشديد الوبر)
فلا يصغر تصغير ترخيم ، لأن زيادته لاتصلح للبقاء في غير الترخيم ، إذ
يصغر دون ترخيم على فعمل ، فيقال : قبيعت ، بحذف الراء ، والالف
الزائدة لتكثير البناء

إلحاق التاء بالثلاثي المؤنث الخالي منها :

إذا كان المصغر تصغير الترخيم ثلاثي الأصول ومسماه مؤنث خال من
التاء ، لحقته التاء ، فنقول في تصغير سوداء ، وحبل ، وسعاد : سَوْدَاءُ ،
وَحْبِيلَةٌ ، وَسَعِيدَةٌ .

إلا إذا صغر نحو : حائض ، وطالق - من الأوصاف الخاصة بالمؤنث -
فلا تلحقه التاء ، لأنها في الأصل أوصاف لمذكر ، إذ الأصل : شخص حائض
وشخص طالق ، فضعفت عن نحو سوداء وحبل وسعاد في اقتضاء التاء ،
فروعي فيها الأصل ، فيقال في تصغير الترخيم حَبِيئُضٌ وَطَلَبُيٌّ .

حذف أصل شبيه بالزائد للترخيم :

قد يحذف لهذا النوع أصل يشبه الزائد ، وذلك نحو « بُرِّيَّةٌ ، وَسَمِيْعٌ »
مصغري إبراهيم وإسماعيل تصغير ترخيم ، فحذفت الميم واللام وهما أصليان ،
لكنهما يشبهان الزائدين ^(١) قال الرضى في شرح الشافية ٢٨٣ / ١ : وما قال

(١) في كونهما من حروف الزيادة المجموعة في قولهم « اليوم تنساه » كما
سيذكر الرضى .

العرب في تصغير إبراهيم وإسماعيل - أعنى : برية وسميع - وإنما أن يكون من جعل الميم واللام زائدتين ^(١) ، وإن لم يكونا من الغوالب في الزيادة في الكلام العربية في مثل مواضعهما ، لكنهم جعلوا حكم العجمية غير حكم العربية ، أو يكون حذف الحرف الأصلي شاذاً ، لأن تصغير الترخيم شاذ ، والأعجمي غريب شاذ في كلامهم ، فشبهوا الميم واللام الأصليتين - لكونهما من حروف « اليوم تلساء » بحروف الزيادة ، وحذفوها حذفاً شاذاً ، لإتباع الشذوذ للشذوذ .

ومذهب سيديويه أن الهمزة في إبراهيم وإسماعيل زائدة ، بدليل سقوطها في تصغير الترخيم كما تقدم ، ولأن كلا منهما اسم أعجمي لا يعرف له اشتقاق فيقدر فيه زيادة الهمزة ، ومذهب للبرد أنها أصلية ، لأن بعدها أربعة أصول ولا تكون الهمزة زائدة أولاً في بنات الأربعة ، فهي كهمزة إصطبل بزنة فمئل ، وقد حذفت للميم واللام في الترخيم مع أصالتهما ، ولم يثبت باشتقاق غلبة زيادة الهمزة في مثله حتى يحمل عليه ما جهل اشتقاقه ^(٢) .

(١) وقد قطع الرضى بزيادة الميم واللام فيهما قبل هذا الموضع بقابل ، وجعل ما حكاه سيديويه عن العرب في نصعبر الاسمين تصغير ترحم من قولهم : « برية وسميع » ، دليلاً على زيادة الميم واللام . انظر شرح الشافعية للرضى ٢٦٣/١ - ٢٦٤ ، وانظر الكتاب سيديويه ١٣٤/٢

(٢) ينبني على الخلاف المذكور في الهمزة خلاف في نصعبر الاسمين لعسر الترخيم ، وفي تكسيرهما ، فعند سيديويه يقال : بريهم وسميع ، وهو الصحيح الذي سمع عن العرب ، وفي التكسير براهيم وسماعيل ، وعند المبرد يقال : أبريه وأسميع ، وأباريه وأساميع وحكى الكوفيون : براهيم وسماعل بعرباء وبراهمة وسماعله ، والهاء بدل من اللياء ، وقال بعضهم ! أباره وأسامع ، وأحاز ثعلب ، براه كما يقال في تصغيره نصعبر الترخيم : برية والوحه أن جمعاً جمع سلامه لعدم الخلاف فيه فيقال : ابراهيمون وسماعلون .

وانظر شرح الشافعية ٢٦٣/١ ، ٣٧٣/٢ ، والأسموني بالصبان ١٧٠/٤ ، والتصريح ٣٢٣/٢ .

وعلى ذلك فُجِرَ بِهِ وَسُمِّعَ شَاذَانِ باتفاق سيبويه وللبرد . أما عند سيبويه فلحذف الميم واللام وهما أصلان ، وأما عند اللبرد فاحذف أصلين من كل منهما ، وهما الهمزة والميم من الأول ، والهمزة واللام من الثاني ، وقياس ترخيمهما ترخيم التصغير عند سيبويه : بُرِّيَهُمْ وَسُمِّيَعِل .

ومقتضى القياس أن لا يصغرا تصغير ترخيم عند اللبرد - لكونها عنده ذوى خمسة أصول .

هل يختص تصغير الترخيم بالأعلام ؟

يرى الفراء وتعلب أنه خاص بالأعلام ، لأنها لشهرتها يدل ما بقى على ما حذف .

قال السيرافي : قال الفراء : العرب إنما تفعل ذلك - يعنى تصغير الترخيم - في الأعلام ، فلو صغرت فاطمة من فطمت المرأة صبيها ، أو حارثا من حرث يعثر ، لقالوا : فَوُيْطِمَةُ وَحُوَيْرِثُ (١) .

ومذهب البصريين أنه يجوز في الأعلام وغيرها ، وهو الصحيح ، بدليل قول العرب : « تَجْرَى بَلْبِقٌ وَيَذُمُّ » (٢) ، و« بَلْبِقٌ تصغير أبلق » ، وقولهم : « عَرَفَ حَمِيقٌ جَمَلَهُ » (٣) ، و« حَمِيقٌ تصغير أحق » ، وقولهم جَاءَ بَأْمٌ

(١) هامش الكتاب ١٤٣/٢ .

(٢) بلبق : اسم فرس كان يسبق ، ومع ذلك يعاب . يضرب فى ذم المحسن .

مجمع الأمثال للميداني ٤١٤/٢ رقم ٤٦٥٩ .

(٣) أى عرف هذا القدر وإن كان أحقق ، و« عرف حميفا جملة » ،

أى أن جملة عرفه فاجترأ عليه .

يضرب فى الإفراط فى مؤانسة الناس ، ويقال : معناه عرف قدره ، ويقال : يضرب لمن يستضعف أسانا ويولج به ، فلا يزال يؤذيه ويظلمه . مجمع الأمثال

١٢/٢ رقم ٢٤١٤ .

الرَّبِيقُ عَلَيَّ أَرِيقٌ^(١) ، وأريق تصغير أ ورق فقلبت الواو في التصغير همزة .

تصغير الترقيم قليل :

وتصغير الترقيم قليل في كلام العرب ، ويرى بعض العلماء أنه شاذ لما يؤدي إليه من إلباس ، فالأسماء : محمد ، ومحمود ، وأحمد ، وحامد ، وحجاد ، وحمدان ، وحمدون ، يقال في تصغيرها : حميد . مع أن للتبادر من حميد كونه تصغير حمد وهو خلاف المراد وتبادر خلاف المراد إلباس .

لذا نرى عدم اللجوء إليه إلا عند قيام القرينة المانعة من تبادر خلاف المراد .

والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، والصلاة والسلام على خير خلق الله ومصطفاه ﷺ

(١) قال أبو عبيد : أم الربيق : الداهية . وقال الأصمعي : تزعم العرب أنه من قول رجل رأى الغول على جمل أ ورق . والجمل الأورق مألونه لون الرماد ، أو هو الذي بضرب لونه إلى الخضرة .
انظر مجمع الأمثال ١/١٦٩ - المثل رقم ٨٨٨ .

المصادر والمراجع

- ١ - الإتيقان في علوم القرآن للسيوطي . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم
الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- ٢ - الاقتراح للسيوطي . تحقيق د . أحمد قاسم . مطبعة السعادة ١٣٩٦ هـ
- ٣ - أمالي ابن الشجري . حيدر آباد ١٣٤٩ هـ
- ٤ - الإنصاف في مسائل الخلاف ، لابن الأنباري ، تحقيق الشيخ محمد
محي الدين عبد الحميد . مطبعة السعادة ١٣٨٠ هـ
- ٥ - البرهان في علوم القرآن للزركشي . دار الفكر ببيروت .
- ٦ - التبيين في تصريف الأسماء للأستاذ الدكتور أحمد حسين كحيل .
السعادة ١٣٩٠ هـ
- ٧ - تسهيل الفوائد لابن مالك . تحقيق محمد كامل بركات . دارالكتاب
العربي ١٣٨٧ هـ .
- ٨ - التصريح بضموم التوضيح للشيخ خالد الأزهرى . ط الحلبي
- ٩ - التعريف بفن التصريف للأستاذ الدكتور عبد العظيم الشناوي .
مطبعة السعادة ١٣٨٩ هـ
- ١٠ - التفسير الكبير المسمى بالبحر المحيط ، لأبي حيان . النصر
الحديثة بالرياض .
- ١١ - حاشية الخضرى على ابن عقيل ، ط الحلبي .

- ١٢ - حاشية الصبيان على الأشموني . ط الحلبي .
- ١٣ - حاشية يس على التصريح ط الحلبي .
- ١٤ - الخصاص لابن جني . تحقيق الشيخ محمد علي النجار . دار الهدى للطباعة والنشر ببيروت
- ١٥ - الدرر اللوامع للشيخ أحمد بن الأمين الشنقيطي . الطبعة الثانية بالأوفست ١٣٩٣ هـ .
- ١٦ - شرح أبيات سيبويه لابن السيراني . تحقيق د محمد علي الريح هاشم . الأزهرية ودار الفكر ١٣٩٥ هـ .
- ١٧ - شرح أبيات سيبويه للأعلم بهامش الكتاب ط بولاق ، وبيروت .
- ١٨ - شرح الألفية لابن عقيل . تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد - التجارية ١٣٨٦ هـ .
- ١٩ - شرح الألفية لأبي الحسن الأشموني ط الحلبي .
- ٢٠ - شرح الشافية للرضي . تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد وزميليه . حجازي ١٣٥٦ هـ .
- ٢١ - شرح شواهد شروح الألفية للعيني بهامش الخزانة ط بولاق ١٢٩٩ هـ
- ٢٢ - شرح الكافية للرضي . دار إحياء التراث العربي ببيروت .
- ٢٣ - شرح للفصل لابن يعيش ط المنيرية .
- ٢٤ - القاموس المحيط للفيروز أبادي دار الفكر ببيروت .
- ٢٥ - الكتاب لسيبويه ط بولاق ، وبيروت .

- ٢٦ - الكشف للزخشرى دار الفكر ببيروت .
- ٢٧ - لسان العرب لابن منظور إعداد وتصنيف يوسف خياط ، وزيد مرعشلي بيروت .
- ٢٨ - المختص لابن جنى . تحقيق الأستاذين على النجدي وعبد الفتاح شلبي . المجلس الأعلى للشتون الإسلامية بمصر ١٣٨٩ هـ .
- ٢٩ - معجم شواهد العربية ، الأستاذ عبد السلام هارون الطبعة الأولى ١٣٩٢
- ٣٠ - المختص للمبرد تحقيق الأستاذ الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة المجلس الأعلى للشتون الإسلامية بمصر ١٣٩٩ هـ .
- ٣١ - المقرب لابن عصفور ، تحقيق الأستاذين أحمد عبد الستار الجوارى ، وعبد الله الجبورى بغداد .
- ٣٢ - مع الموامع للسيوطى ط السعادة .

فهرست الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٣	مقدمة
٥	معنى الترخيم لغة واصطلاحاً والعلاقة بين المعنيين
٦	أغراضه
٩	أنواعه
١٠	(١) ترخيم النداء
١٠	شروطه
٢٤	الخلافاً في ترخيم العلم المركب تركيباً مزجياً
٢٨	ما يحذف للتخيم
٣٠	إجازة سيبويه حذف حرفين من المختوم بالتاء
٣٠	كيفية الوقف على المرخم بحذف التاء
٣٤	متى يحذف للتخيم حرفان؟
٣٨	متى يحذف للتخيم كلمة برأسها
٤٠	ترخيم المركب الاسنادي كالمزجي
٥٠	متى يحذف للتخيم كلمة وحرف؟
٤١	لغتنا الترخيم
٥٠	١ - لغة من يقوى المحذوف
٤٤	٢ - لغة من لا يقوى المحذوف
٤٧	اللغة الأولى أجود قياساً واستعمالاً
٤٩	متى تتمعين اللغة الأولى؟
٥١	متى تتمعين اللغة الثانية؟
٥٢	وصف المرخم
٥٤	(ب) ترخيم الضرورة
٥٦	مجيئته على لغتي الترخيم
٦٠	ج - تصغير الترخيم

الصفحة	الموضوع
٦٠	تعريفه
٥٥	شروطه
٦١	صيفه
٦٢	إلحاق البناء بالثلاثي المؤنث العالى منها
٦٢	حذف أصل شبيه بالزائد للترخيم
٦٤	هل يختص تصغير الترخيم بالأعلام ؟
٦٥	تصغير الترخيم قليل
٦٦	المصادر والمراجع
٦٩	فهرس الموضوعات

